

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٢٠

الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	إثيوبيا السيد وولدغريما
	أوروغواي السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	إيطاليا السيد لامبرتين
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد يورنتي سوليث
	السنغال السيد سيس
	السويد السيدة شولجين - نيوني
	الصين السيد لي يونغ شينغ
	فرنسا السيدة غيغن
	كازاخستان السيد توميش
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة ديكسن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسن

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي
التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1742123 (A)



المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/661)

مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2017/662)
رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/971)

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2017/1001)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن مجلس الأمن، لأشيد بسعادة السفير سيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا، على عمله بصفته رئيساً لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإني على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير كاردي وأعضاء وفد بلده على براعتهم الدبلوماسية الفائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/661)

مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2017/662)

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2017/971)

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2017/1001)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس أدعو ممثلي كرواتيا و صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بفخامة السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا. وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبها إلى مقعدها على طاولة المجلس.

اصطحبت السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى المنصة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة نيلاكوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

كان عليه الحال في العصر الذهبي للتفاوض السياسي في أوائل تسعينيات القرن العشرين، إذ سيتفق معي العديد في أن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان أحد أكثر اللحظات مدعاة لفخر المجتمع الدولي. وبدعم إنشاء واستمرار وجود المحكمة، وضع أسلافنا والحاضرون هنا اليوم توقيعهم على صفحة هامة جداً في تاريخ العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب. إننا، إلى جانب مجلس الأمن، سنظل في الذاكرة على ما حققناه؛ لأننا فعلنا شيئاً جيداً - شيئاً له معنى.

لكن هناك تاريخاً آخر - تاريخ أولئك الذين كانوا يخشون منذ البداية تقريباً من أن يقبلوا بالمحكمة بل ونددوا بها. إنه تاريخ يعود إلى أولئك الذين لم يختاروا مكافحة الإفلات من العقاب، وإنما فضلوا، لأجل مكاسب سياسية أو شخصية أو قومية عمياء أو كراهية عرقية، إضفاء الحصانة على الإفلات من العقاب، وقد اختاروا حماية، بل وتمجيد، أولئك الذين ارتكبوا الفظائع. كلا التاريخين سيُذكر على حد سواء. غير أنه مع مرور الوقت سيُنظر إلى الأول بصورة إيجابية وستتم إدانة الثاني.

وعلى الرغم من كل المتشككين والرافضين والمنكرين الذين شرعوا، منذ البداية، في شن حملة ضد المحكمة وتكلفوا عناء التشكيك في شرعيتها ونزاهتها ورسم سيناريو الأوهام، أشعر بالفخر في أن أمثل أمام المجلس اليوم وأقول "أنجزت المهمة". لقد أنهت المحكمة، اعتباراً من يوم الأربعاء الماضي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جميع أعمالها القضائية، في التزام صارم بالتوقعات السابقة. ولا تفصلنا الآن سوى ثلاثة أسابيع عن الاحتتام النهائي لولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والوفاء باستراتيجيتها للإنجاز، بعد أن حققت على مدى ربع قرن تقريباً ما لم يظن أحد آنذاك في عام ١٩٩٣ أنه ممكن. وأود أن أذكر بضعة من اللحظات الحاسمة للمحكمة.

من ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥:

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/661 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والوثيقة S/2017/662 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أيضاً أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2017/971 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والوثيقة S/2017/1001 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغويوس.

القاضي أغويوس (تكلم بالإنكليزية): في مساء أحد أيام الثلاثاء في أيار/مايو ١٩٩٣، وعلى خلفية استمرار الفظائع والقتل الجماعي والحرب، اجتمعت هذه الهيئة، نيابة عن المجتمع الدولي، لإنشاء محكمة دولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وانطلاقاً من الاعتقاد بأن هذا الأمر ممكن وضروري، ومن خلال الثقة السائدة في الحلول المتعددة الأطراف، والتصميم والاستعداد لفعل شيء - أي شيء - لمحاولة وقف النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وكان التحدي يكمن في توفير استجابة جريئة ومبتكرة للنزاع. وكانت الاحتمالات شبه منعدمة. والنتيجة هي ١٦١ من ١٦١.

لدى استرجاع الأحداث، ومع إدراك أن أمسيات كأمسية ذاك الثلاثاء المصيرية التي لا تنسى باتت أكثر ندرة اليوم مما

بفعالية وعلى نحو نزيه وإذا كان ما يلزم من تعاون جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وشيك. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذين الشرطين قد استوفيا في السنوات التي تلت ذلك وأن المحكمة قد حققت نبوءة الرئيس كاسيسي.

وفيما يتعلق بالشرط الأول، كانت المهام الموكلة إلينا حقاً هائلة. وكانت التجارب التي مررنا بها تبعث على التفكير، لكن المحكمة أثبتت مراراً وتكراراً قدرتها على الصمود وتصميمها على تحقيق العدالة. وقد فعلنا ذلك بالضبط - أقمنا العدالة عن طريق المقاضاة والفصل في الجرائم التي ارتكبتها أفراد - وأكرر أفراد وليسوا شعوباً أو بلداناً أو حكومات - بطريقة نزيهة ومستقلة وفعالة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعنا ونفذنا استراتيجية إنجاز وبحثنا باستمرار عن سبل لتحسين عملياتنا وزيادة الكفاءة. ومع إصدار الأحكام في المحاكمة النهائية في قضية راتكو ملاديتش في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقضية الطعن النهائية ضد يادرانكو برليتش وآخرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُنجز الآن العمل الأساسي للمحكمة، تماشياً مع التزامها السابق تجاه المجلس.

ومن المناسب تماماً أن يكون القضاة الذين ترأسوا آخر قضيتين حاضرين هنا اليوم. ويسعدني ويشرفني أن يجلس القاضي ألفونس أوري، رئيس الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية ملاديتش، بجواري اليوم خلال عرضي لآخر تقرير للمحكمة على الإطلاق عن استراتيجية الإنجاز (S/2017/1001)، المرفق (الثاني). وقد كنتُ، بالتأكيد، القاضي الذي ترأس قضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين. وكان لكلا الحكمين أهمية بالغة وتابعهما العالم عن كثب.

وفيما يتعلق بقضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين، يمكننا جميعاً أن نتفق على أن ما حدث في المحكمة يوم الأربعاء الماضي أمر مؤسف للغاية. وتتعامل المحكمة بأقصى قدر من الجدية مع هذه الحادثة التي يجري التحقيق فيها بصورة شاملة.

”إن ما هو غير إنساني في الحروب الدولية، وبالتالي محظور، لا يمكن إلا أن يكون غير إنساني وغير مقبول في الاضطرابات المدنية.“

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨:

”وربما يرقى الاغتصاب أيضاً إلى أن يكون انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف أو انتهاكاً لقوانين أو أعراف الحرب أو عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، إذا استوفيت العناصر المطلوبة، وتجاوزت المقاضاة عليه وفقاً لذلك.“

من ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١:

”إن حضور مسؤول حكومي أو أي شخص آخر ذي سلطة لعملية التعذيب ليس ضرورياً لينظر إلى الجرم على أنه تعذيب بموجب القانون الدولي الإنساني.“

من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣:

”إن أعمال العنف الموجهة عمداً ضد السكان المدنيين التي تكون غايتها الأساسية نشر الرعب تشكل انتهاكاً لقوانين وأعراف الحرب.“

تشكل البيانات المشار إليها أعلاه نقطة اللاعودة التي غيرت إلى الأبد مشهد العدالة الدولية. وقد تبناها المجلس في قراراته، وتبنتها المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى في أحكامها، والعديد من الجهات الفاعلة في الولايات القضائية المحلية. ليست هذه سوى بضعة أمثلة، وقد فتحت المحكمة آفاقاً جديدة في مجالات أكثر من أن يتسع المجال لذكرها هنا، ولكنها ترد في التقرير المعروض على المجلس اليوم (انظر S/2017/662).

وفي تقريره الأولي إلى الأمم المتحدة (انظر S/1994/1007)، أعلن ذلك الرجل العظيم أنطونيو كاسيسي، أول رئيس للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن إنشاء المحكمة يمكن أن يشكل نقطة تحول بالنسبة للمجتمع الدولي إذا ثبت أنها يمكن أن تعمل

سيكون من المستحيل في هذه الدقائق المعدودة الإشادة تحديدا بكل من اضطلع بدور في إنشاء ولاية المحكمة وتطويرها والوفاء بها. من مكتب الشؤون القانونية الذي لم يتوان عن تقديم المساعدة، إلى البلد الرائع المضيف للمحكمة، هولندا؛ ومن الرؤساء الصادقين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، إلى الاتحاد الأوروبي والعديد من فرادى الدول التي ما برحت تقدم تبرعات سخية إلى المحكمة؛ ومن جميع المستشارين القانونيين الذين لا حصر لهم هنا في نيويورك، إلى ممثلي المجتمع المدني ورابطات الضحايا وأعضاء الأوساط الأكاديمية في كل من يوغوسلافيا السابقة وفي جميع أنحاء العالم؛ والأهم من ذلك، من أعضاء مجلس الأمن، الذين تحلوا بالشجاعة في عام ١٩٩٣ لأخذ زمام المبادرة - أو المخاطرة في الواقع - بإنشاء المحكمة، إلى ممثلي الدول المجتمعين هنا اليوم وجميع من جلسوا في هذا المجلس الموقر خلال الفترة منذ ذلك الحين وحتى الآن. فبفضل توجيهكم ومساعدتكم في جميع المراحل وتمديد ولايات القضاة وضمان توفير الموارد الكافية، تمكنا من الاضطلاع بأعمالنا وإنجاز المهمة. ومن المناسب تماما أن أنقل خالص الشكر بالنيابة عن المحكمة لجميع هذه الجهات المعنية والداعمين.

وفيما يتعلق بفترة السنتين الأخيرة للمحكمة، أود أن أنوه شخصا بالسفير روسيلي فريري، ممثل أوروغواي، والذي يمثل مدافعا بارزا وبليغا في مجلس الأمن على صعيد مكافحة الإفلات من العقاب؛ والسفير كاردي، الذي تمسك بقوة بسيادة القانون ونحضر بها خلال فترة ولايته في المجلس بالنيابة عن إيطاليا؛ والسيد ميغيل دي سيربا سواريس والسيد ستيفن ماتياس، عضوي فريق دعمنا القانوني الرائع في الأمانة العامة؛ والسفير فان أوستيروم، الذي لن تجد مملكة هولندا خيرا منه لتمثيلها، فيما تستعد لبدء فترة عضويتها في مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأنه سيواصل النهوض بجدول أعمال السلام والعدالة الدوليين، وهو أمر يمثل علامة مميزة لبلده. وأنا بالطبع مدين بصفة شخصية لكثيرين

ولكن على الرغم من كونها ظروفًا مؤسفة، فإنه يجب عدم السماح لذلك بأن يطغى على الأسابيع الأخيرة للمحكمة أو أن يقوض إرث المحكمة وما أصدرته من أحكام. غير أنه من المقلق للغاية أن البعض يستغلون هذه الحالة على ما يبدو. وينبغي ألا يُسمح لهم بالإفلات من العقاب على ذلك.

وفيما يتعلق بالشرط الثاني من شروط كاسيسي - تعاون جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة - فلن أذكر جميع المشاكل اللوجستية والمالية والمشاكل الأخرى التي عانت منها المحكمة في بداية عملها والتي كانت وبالا عليها في مرحلة إغلاقها، ولا الظروف الكثيرة الخارجة عن سيطرة المحكمة التي أدت إلى التأخر في إلقاء القبض على الهاربين وفي سير الدعاوى. وفي الواقع، ترد هذه التحديات وغيرها وكيفية تصدي المحكمة لها في التقرير المعروض عليكم. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤدي الصعوبات التي واجهتها المحكمة بأي حال من الأحوال إلى جعل المرء يستنتج أن اللجوء إلى المحاكم الجنائية الدولية أمر غير مجد.

وبكل إنصاف، وحسبما تبين، فقد تلقت المحكمة في نهاية المطاف كل ما يلزم من موارد ودعم لإنجاز أعمالها. ولكن لنكن صادقين هنا. فإذا ما كنا نريد أن نؤمن بالعدالة الجنائية الدولية من الأساس، علينا إذن أن نُسلم بأنها ستكون دائما عملية مكلفة تستغرق وقتا طويلا وتصبح إدارتها، لأنه لا يمكن مقارنتها بالإجراءات الجنائية على الصعيد المحلي. فهل كان بوسعنا أن نفعل الأشياء على نحو أفضل؟ ربما. وهل كان بإمكاننا أن نعمل بمزيد من الكفاءة؟ لقد ثبت بعد فوات الأوان أن الإجابة بنعم. بيد أنني أود أن أؤكد للمجلس أن هذا لم يكن بسبب عدم المحاولة. فهل كان لدينا خيار؟ لا. لأننا كنا سندفع، وأنا أؤكد لكم ذلك، ثمنا أكبر بكثير لو كنا قد قبلنا ببديل عدم القيام بأي شيء أو الإذعان للإفلات من العقاب. فهل يمكن لأي شخص في هذه القاعة بأمانة أن يقول لأفراد أسر الضحايا أن تحقيق العدالة لأحبائهم أمر لا يستحق الكفاح أو التضحية من أجله؟

علاوة على ذلك، إن تزايد تحريف الحقيقة والنزعة القومية في جميع أنحاء المنطقة لا يمكن تجاهله. ويجب على المجتمع الدولي ألا يخذع نفسه - غياب الحرب لا يعني السلام، ولا سيما في البوسنة والهرسك، حيث النزاعات والاضطرابات السياسية لا تزال سائدة. لذلك، أحث المجتمع الدولي على التأكيد لجميع أبناء الأعراق في المنطقة برمتها على أنه لن يتم التخلي عنهم بعد إغلاق المحكمة، وعلى الوفاء بهذا الوعد.

ثالثا، إن إنهاء الإفلات من العقاب حيال الجرائم الجماعية ليس حكرا على مؤسسة بعينها؛ فهو هدف مشترك وطموح يربط بيننا جميعا في سعينا المشترك من أجل تحقيق العدالة والسلام والاستقرار. ونحن في المحكمة قدمنا مساهمتنا، والواقع أن المحكمة قد حفزت على إنشاء محاكم وهيئات قضائية أخرى. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم تقويض الإسهامات التي قدمتها هذه المؤسسات، أو حتى عكس مسارها بسبب الافتقار إلى الدعم السياسي، وأن يحافظ على الإرث الذي خلّفته. ومن حسن طالع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تنتهي بينما تخلفها مؤسسة قوية - ألا وهي آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين - وأعلم أن بإمكاننا أن نعول على آلية تصريف الأعمال المتبقية، تحت قيادة زميلي المعروف الأستاذ تيودور ميرون، بغية المضي قدما بإرث المحكمة.

رابعا، أود أن أتى على ذكر الأشخاص الذين بعثوا الحياة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهم - الموظفون الأعزاء، ورؤساء المحكمة وقضاؤها الذين أسندت إليهم مهمة الاضطلاع بولايتها. ولم يؤدِ عملي مع هؤلاء الأشخاص المتفانين والموهوبين من جميع أنحاء العالم إلى اكتساب خبرة مهنية مدى العمر فحسب؛ بل أدّى أيضا إلى الإثراء العميق والتجربة المجزية على المستوى الشخصي. وأتمنى أن يكون بمقدور كل عضو من أعضاء المجلس العمل مع أشخاص مندفعين وملتزمين تجاه قضية العدالة

آخرين، بمن فيهم - وبالتأكيد ليس آخرهم - المدعي العام للمحكمة، السيد سيرج براميرتس ورئيس قلم المحكمة، السيد جون هوكينغ.

وفيما يتعلق بأفكاري الشخصية، أود في البداية أن أقول إنه في الوقت الذي يمثل فيه تولي منصب آخر رئيس للمحكمة شرفا عظيما، فإن ضمان إغلاق المحكمة في الوقت المطلوب وبطريقة كريمة كان مسؤولية ثقيلة للغاية. فقد تطلب جهدا استثنائيا للموازنة بين الضغوط من داخل المحكمة وخارجها على السواء، واستيعابها. ولم تحدث قط أي حالة فشل، لأنه إذا فشلت المحكمة، لكان المجتمع الدولي بأسره قد فشل بسببنا. وأعتقد أننا قد نجحنا، وأود أن أؤكد أنه لا يمكن قياس النجاح بعدد الأحكام الصادرة أو القضايا التي تم البت فيها فحسب، بل يجب أن يعني أيضا العمل بشرف ومهنية، وأن نفخر بما نجزه كل يوم. وإنني أعتز اعتزازا كبيرا بإغلاق مؤسسة مثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبالوفاء بوعدتي للمجلس بإغلاقها بحلول نهاية هذا العام.

ثانيا، إن إنجازات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا تبدأ وتنتهي في لاهاي. ولا يعني إنجاز عملنا وولايتنا المقيدة بوصفنا محكمة قانونية، أن المهمة قد أُجُزّت. إنني أترك المحكمة بقلب يعتصره الألم، حيث يساورني قلق بالغ إزاء الأعداد الهائلة من الجرائم التي لم تتم المحاكمة عليها بعد أمام المحاكم المحلية في يوغوسلافيا السابقة وإزاء الآلاف من الضحايا الذين ما زالوا يطلقون الصيحات مطالبين بالعدالة. وفي حين أنه من الجدير بالثناء أن نشهد البت في العديد من القضايا من خلال المحاكم الخاصة بجرائم الحرب واستمرار المدعين العامين المتخصصين المعنيين بجرائم الحرب في التحقيق وتوجيه التهم ضد الجناة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وفي هذا الصدد، أحث الأمم المتحدة على مواصلة مساعدة ودعم المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة على أرض الواقع.

ولا يسعني سوى أن آمل أننا جعلناها نحن في المحكمة يشعرا بالاعتزاز، وساهمنا في التخفيف من آلام وأحزان أولئك الذين عانوا أثناء نزاعات التسعينات من القرن الماضي. وبينما ينظر المجتمع الدولي الآن في الجرائم الجماعية التي لا تزال ترتكب، حتى وأنا أتكلّم، وفي الحواجز الجغرافية السياسية التي تعوق أي نوع من الحلول الشاملة للعدالة، يجب علينا ألا ننسى الشجاعة السياسية التي أدّت إلى قيام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومسار المحكمة الطويل، وضرورة مواصلة المسيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي أغيوخس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس مرة أخرى بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال الأشهر الستة الماضية، وأن أفعل ذلك في ظل رئاسة اليابان التي تؤيد العدالة الدولية بثبات. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمصر، وإيطاليا، وأوكرانيا، وأوروغواي، والسنغال - أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم - على دعمهم للآلية وللعدالة الدولية أثناء ولايتهم، الأمر الذي كان له بالغ الأهمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوّه على وجه الخصوص بالسفير إليو روسيلي فرييري، ممثل أوروغواي، على قيادته الممتازة طوال العامين الماضيين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع للمجلس، وأن أشكر جميع أعضاء الفريق على دعمهم لعمل الآلية وطريقة إدارتها الفعالة. وبالمثل، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للتوجيهات الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية بشأن عدد من المسائل المعقدة والحساسة، تحت قيادة وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد

مثلما عملت معهم طوال ١٦ عاما بصفتي قاضيا في محكمة يوغوسلافيا السابقة. وفي نهاية هذا الشهر، لن يكون هناك موظف واحد متروك، فهم إلى جانب القضاة مكّنوا المحكمة من إثراء القانون الإنساني الدولي، وشكلوا بارقة أمل في مكافحة الإفلات من العقاب. ولدي إيمان بأنه أينما بلغت بهم مسيراتهم، فسوف يواصلون الإسهام في ما هو صحيح وعادل. وبالنيابة عن المحكمة بكاملها، أعرب عن خالص امتناني لجميع الموظفين، والقضاة، والمدراء على خدمتهم الممتازة للمحكمة وللعدالة الجنائية الدولية. وسأكون مقصرا إن لم أذكر وأشكر أيضا جميع محامي الدفاع وأعضاء أفرقة الدفاع الذين كانوا يُعتبرون دائما على مدى السنوات جزءا هاما من المحكمة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ اليابان ولأعرب لها عن أطيب تمنياتي على توليها رئاسة مجلس الأمن للفترة المتبقية من السنة. كما أود أن أشكر جميع الأعضاء المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن، وأن أحيي الآن الأعضاء الجدد الذين ستبدأ ولايتهم في كانون الثاني/يناير، بما أنني لن أكون موجودا في الأمانة العامة آنذاك.

لقد قال ذات مرة رجل دولة ودبلوماسي عظيم إن "العدالة لن تتحقق حتى يشعر أولئك الناس العاديون بما يشعر به الناس المتضررون من مهانة". إن إنشاء محكمتنا كان إشارة قوية بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي بينما يشاهد الأعمال الوحشية ترتكب بعيدا في يوغوسلافيا السابقة. لقد قرر أعضاء المنظمة أن الجرائم الشائنة مثل الاغتصاب، والتعذيب، والتطهير العرقي، والقتل المتعمد للمدنيين، تؤثر على كل واحد منا مجرد أنها تعرّض للخطر المبادئ العظيمة للحضارة، الحمية بموجب سيادة القانون، والمجسدة في المعايير المعترف بها دوليا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتساءل عما سيقوله نينو كاسيسي أو البارغ دائما شريف بسيوني في هذه المناسبة.

وليس من المبالغة أن نقول إننا نقف اليوم في عالم غيرته تماما ما أنجزته المحكمة، إلى جانب المد المتزايد للمحاكم الدولية الأخرى ومبادرات المساءلة الوطنية التي قامت منذ عام ١٩٩٣. وبفضل التجربة الشجاعة التي بدأها المجلس في عام ١٩٩٣، وبفضل كل ما أنجزته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتسنى تحقيقه منذ ذلك الوقت، باتت مبادئ العدالة والقانون الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة أقوى وأصوات ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي تسمع على نحو أفضل والمساءلة عن الجرائم الخطيرة هي على نحو متزايد الأمر المتوقع وليست الاستثناء.

وتفخر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإرثها. وبوصفي رئيسا سابقا للمحكمة طوال أربع فترات وقاضيا عملت فيها طويلا، يشرفني على نحو خاص العمل مع زملائي في الآلية كقيم على ذلك الإرث ونحن نضطلع بالمهام الأساسية المتبقية لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الشقيقة، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونعمل نحو الانتهاء منها.

ومن المناسب حقا أن يكون تركيز هذه الجلسة اليوم على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإنجازاتها والدروس المستفادة من أعمالها. لذلك سأوجز في ملاحظاتي المتبقية ولن أتطرق إلا للقليل من المسائل التي نوقشت باستفاضة أكبر في تقرير الخطة المقدم إلى المجلس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2017/971 المرفق).

إن الآلية، كما يعلم أعضاء المجلس، تشهد فترة من زيادة النشاط القضائي في الوقت الراهن، مع استئناف رئيسيين في قضيتي المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، واستمرار إعادة المحاكمة التي بدأت في حزيران/يونيه الماضي في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وطائفة من المسائل القضائية

ستيفن ماتياس. ويشرفني كذلك أن أكون حاضرا هنا اليوم مع زميلي وصديقي، الرئيس أغوس والمدعي العام براميرتس، بشأن التقارير النهائية التي يقدمانها إلى المجلس بالنيابة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

نحتفل اليوم بمعلم رائع حقا في مجال العدالة الدولية. فقبل أقل من ٢٥ عاما بقليل، شرع المجلس في تجربة جريئة - إنشاء محكمة جنائية دولية لمحكمة القضايا التي تنطوي على بعض أسوأ الجرائم التي شهدتها العالم على الإطلاق. وفي وقت تأسيس المحكمة، ثمة مراقبون عديدون بل وربما بعض أعضاء المجلس ساورتهم الشكوك إزاء ما يمكن أن تفعله هذه المحكمة الجديدة أو ما يمكن أن يحققه - هل ستكون هناك اعتقالات؛ وهل ستكون هناك محاكمات، وهل بإمكان المحكمة التي أنشئت على الورق أن تصبح مؤسسة قابلة للبقاء، وأن تترجم إلى ممارسة فعلية ما كان في ذلك الوقت شيئا جديدا ومثاليا بصورة جذرية: كفالة المساءلة الفردية عن الجرائم الدولية.

وكما نعلم جميعا اليوم، قامت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأكثر من وضع حد لتلك الشكوك، فقد قامت بتلبية وتجاوز تطلعات أكثر مؤيديها تفاؤلا. في مئات ومئات القرارات والأحكام القضائية الصادرة على مدى ربع القرن الماضي، أوضحت المحكمة وعززت المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأدت إلى تجدد الاهتمام بالقانون الدولي العربي. وفي قضية تلو الأخرى، أوضحت المحكمة أنه حتى أكثر المحاكمات تعقيدا يمكن بل ويجب أن تتم في إطار التقيد التام بمجموعة ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة لتضع المعايير التي يجب أن تلبىها جميع المحاكمات الأخرى على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة، من خلال ممارساتها وإجراءاتها التي تعكس مواءمة واحدة بين مختلف التقاليد القانونية في كل متسق، وضعت سوابق قيمة للمحاكم الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتواصل الآلية إحراز تقدم ممتاز في مجالات أخرى، والعمل بمثابة نموذج جديد يتسم بالفعالية والكفاءة لمحكمة دولية وهي تنفذ مهامها العديدة، من إعداد العدة لتولي المهام الإدارية الضرورية وغيرها من المهام الرئيسية التي اضطلعت بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى الآن إلى مساعدة المحكمة بنشاط في التخلص من السجلات ونقل المواد إلى المحفوظات، ومن مواصلة تطوير إطارها القانوني والتنظيمي إلى الاضطلاع بطائفة من المسؤوليات فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية.

والإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية هو إحدى المهام المتبقية الحاسمة الأهمية التي كلفنا بها المجلس. في الجلسات السابقة، أطلعت المجلس على استمرار التعاون بين الآلية وحكومة السنغال بشأن إمكانية إنفاذ الأحكام الصادرة في تلك الدولة. ولذلك يشرفني أن أعلن أننا ننتظر نقل أربعة سجناء من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا إلى عهدة السلطات السنغالية اليوم. من شأن تلك الخطوة أن تخفض إلى النصف تقريبا عدد السجناء المتبقين في أروشا في انتظار نقلهم. وأود أن أنه في ذلك الصدد بالتزام الممثل الدائم للسنغال، سعادة السيد فودي سيك، بتحقيق تلك النتائج التي تؤكد كذلك الدور القيادي الذي اضطلعت به السنغال وستواصل القيام به في مجال العدالة الجنائية الدولية.

وإلى جانب ذلك التطور الرائع، وصلت المفاوضات مع عدد من الدول الأعضاء الآن إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بإنفاذ أحكام السجناء الستة المتبقين في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا. وأعتقد ونتوقع أنه في السنة المقبلة سينقل كافة السجناء من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا إلى دول تنفيذ الأحكام، الأمر الذي سيمثل خطوة رئيسية نحو إنجاز ولايتنا في هذا المجال.

المخصصة الإضافية التي تتناول كل شيء من طلبات مراجعة الأحكام إلى طلبات الحصول على المعلومات السرية.

ويسرني أن أبلغكم أنه ستعقد جلسة لنظر دعوى استئناف المدعي العام في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي الأسبوع القادم في لاهاي، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ومن المتوقع صدور حكم في تلك القضية في الجزء الأول من عام ٢٠١٨. ويتوقع عقد جلسة لنظر الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨، ويتوقع صدور حكم في تلك القضية بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وتعكس المرحلة المتقدمة من إجراءات الاستئناف في القضيتين كفاءة أساليب العمل المتبعة في دوائر الآلية. كما أود أن أذكر أن أي طعن على الحكم الابتدائي الذي صدر مؤخرا عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل أسبوعين ضد راتكو ملاديتش، سيقع اليوم ضمن اختصاص الآلية.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون، أن دائرة استئناف الآلية منحت طلبا لإعادة النظر في قضية نغيراباتواري في حزيران/يونيه الماضي وبعد إجراءات مؤقتة كثيرة تقرر عقد جلسة استماع بشأن هذه المسألة في الفترة من ٨ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ في أروشا، رغم أن عدم البت في طلب انسحاب محامي السيد نغيراباتواري قد يؤثر على الجدول الزمني لهذه الجلسة. ومن المتوقع أن تصادف جلسة النظر في تلك القضية الإجراءات القضائية الأولى التي ستجرى في قاعة المحكمة الواقعة في مباني الآلية الجديدة في أروشا، والتي تمثل معلما هاما آخر للآلية.

وفي الوقت نفسه، يواصل قضاة الآلية الفصل في مجموعة من الطلبات التي تتناول كل شيء من الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى تغيير تدابير الحماية. وفي ذلك السياق، أشير إلى القرار الذي أصدره الرئيس أغيوخوس الأسبوع الماضي، الذي نص على نقل قضية انتهاك حرمة المحكمة المتبقية إلى الآلية. وقد قام رئيس الآلية بالفعل بتكليف قاض واحد من قضاة الآلية بتلك المسألة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مكثي تقديم أدلته في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش. وبغية تقليص الوقت الذي تستغرقه هذه المحاكمة، قدمنا في الأسبوع الماضي طلباً نلتمس فيه زيادة عدد أيام وساعات المحاكمات في الأسبوع. كما واصل مكثي عمله بشأن قضيتي الاستئناف اللتين لم يبت فيهما بعد. وسنقدم مرافعات الاستئناف في قضية شيشيلي في الأسبوع المقبل.

ولا تزال أولويتنا الثانية هي تحديد أماكن الفارين الثمانية الباقين المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكثي جهوده الرامية إلى إصلاح وتعزيز أنشطتنا في مجال تعقب الهاربين. وقد أكملنا إعادة هيكلة الوحدة المعنية بالهاربين والتحقيقات، وتم تعيين رئيس جديد لفريق التعقب. وتركز أنشطتنا في الوقت الراهن على متابعة عدة قرائن جديدة، بينما نقوم أيضاً بمتابعة واستعراض القرائن التي تم التوصل إليها في السابق ولكن لم تتم معالجتها.

وأخيراً، نواصل تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية التي تحقق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، المرتكبة في رواندا وبوغوسلافيا السابقة، وتحاكم مرتكبيها. وفيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في رواندا، يركز مكثي على تحسين إمكانية الوصول إلى ما لدينا من الأدلة التي تم جمعها. وبالإضافة إلى تقديم المزيد من الأدلة المتوفرة لدينا إلى الأجهزة القضائية الوطنية، نعمل مع شركائنا الروانديين لإنشاء المزيد من خطوط الاتصال المباشرة لتسريع المساعدة القانونية المتبادلة.

وفيما يتعلق ببوغوسلافيا السابقة، يركز مكثي أنشطته على كفاءة الاستمرارية في أعقاب إغلاق المحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة. وخلال زيارتي إلى بلغراد وسرايفو في الشهر الماضي، أعرب أعضاء النيابة العامة الوطنية المعنيون بجرائم الحرب عن التزامهم بمواصلة وتعزيز التعاون مع مكثي في المستقبل. كما

وبشكل أعم، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للدعم القيم الذي تلقتة الآلية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكما أن الإنجازات الباهرة للمحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة لم تكن لتتحقق بدون تعاون ومساعدة الدول الأعضاء على مدى ربع القرن الماضي، يعتمد كذلك تنفيذ ولاية الآلية بكفاءة وفي الوقت المناسب على الدعم المستمر من المجلس وأعضائه والمجتمع الدولي وعلى التزام جميع الأطراف المعنية بالحفاظ على الإرث القيم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة.

وعلى هذا الالتزام المستمر والدعم الثابت والمستمر الذي تواصل الدول الأعضاء في المجلس تقديمه، أشكر جميع الحاضرين. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس ميرون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بشأن المحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة وأنشطة آلية المحكمتين الجنائيتين في أروشا ولاهاي. وأود أن أقدم تقريراً موجزاً إلى المجلس عن أنشطة الآلية أولاً، ثم أنتقل إلى التقرير الختامي لمكتب المدعي العام للمحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة (S/2017/1001، المرفق الثاني).

ولكن أودّ أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بفخامة السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، ومعالي السيدة نيل كوبروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا. ونحن نشكرهما على حضورهما معنا، ويشرفنا وجودهما.

يوصل مكتب المدعي العام للآلية التركيز على الإسراع في إنجاز العدد المحدود من المحاكمات الابتدائية ودعوى الاستئناف الحالية إليه من المحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة.

العدل على نحو مجد. كما كفلت استراتيجية الإنجاز تحقيق المساءلة السليمة مع الحفاظ على استقلال مكتب المدعي العام في القضايا الفردية.

وفي المقابل، جرت زيادة شرعية استراتيجية الإنجاز لأنها توقعت انتقال مسؤولياتنا إلى قطاعات العدالة الوطنية. وقرر المجلس إغلاق المحكمة ليس بسبب إنجازنا لعملنا، بل لأنه اقتنع بأن الاستمرار في إقامة العدل يمكن أن يتحقق عن طريق الأجهزة القضائية المحلية، وفقا للالتزامات الدولية. وهذا الأمر بالغ الأهمية لأن التحقيقات التي أجراها مكنتي حددت هوية المئات من المشتبه فيهم، والذين لن نقاضي سوى عدد قليل منهم بوصفهم يتحملون المسؤولية الكبرى. وافترض أن المحاكم الوطنية ستواصل عملية المساءلة يعالج الشواغل المتعلقة باحتمال أن يؤدي إنهاء أعمال المحكمة إلى الإفلات من العقاب.

وفي حين أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد اتبعت في البداية مسار الأسبقية، في ظل الزخم الناجم عن استراتيجية الإنجاز وحسب توجيهات المجلس، فقد استحدثت مكنتي نظاما فعالا للتكامل والشراكة مع الأجهزة القضائية الوطنية. ويتمثل الدرس الحاسم في أنه ينبغي في المستقبل، وحيثما كان ذلك ممكنا، اتباع نهج متكامل يشمل آليات العدالة على الصعيدين الدولي والوطني على السواء.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتعاون، وكما أبلغ مكنتي المجلس بانتظام، فإن بلدان يوغوسلافيا السابقة لم تتقيد في الغالب بالتزاماتها الدولية، لا سيما فيما يتعلق باعتقال الهاربين وإتاحة إمكانية الوصول إلى الوثائق. ومع ذلك، فقد نجحنا في تقديم جميع الهاربين إلى العدالة، في الوقت الذي يشكل فيه عدم اعتقال الهاربين تحديا كبيرا للعدالة الدولية. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفضل الدعم القوي من المجلس والولايات المتحدة والأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وعلى الرغم من أن عددا من العوامل كان لها دور، فقد كان لأحد التدابير، في نهاية المطاف، تأثير

طلبوا أن نوفر المزيد من الدعم لما يبذلوه من جهود من أجل بلوغ أهدافهم الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. كما سيستمر مكنتي في العمل مع زملائنا على المستوى الوطني من أجل تحسين التعاون القضائي الإقليمي، حيث أن هناك العديد من الثغرات حاليا.

سيتم إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية هذا الشهر. وعلى مدى ٢٤ سنة، سعى مكنتي إلى الوفاء بالولاية التي أناطها المجلس بنا، وهي: محاكمة من يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات المروعة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وسنترك إرثا غنيا يتسم بالتعقيد. وبفضل المجلس، حصل العديد من الضحايا والناجين على قدر من العدالة في ما يتعلق بالأخطاء الهائلة التي ارتكبت بحقهم.

ويستعرض تقريرني الأخير عمل مكتب المدعي العام في تنفيذ استراتيجية إنجاز الأعمال بمزيد من التفصيل. ونحن لا نبرز النجاحات والدروس المستفادة فحسب، بل أيضا المجالات التي لم ترق فيها النتائج إلى مستوى توقعات الضحايا. ونعتقد أن النتائج التي حققناها ذات مصداقية، ونأمل في أن ينظر المجلس إلى الجهود التي نبذلها بوصفها إسهامات هامة في صون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أسلط الضوء اليوم على ثلاث مسائل.

يرى مكنتي أن استراتيجية الإنجاز قد مثلت ممارسة ناجحة لسلطة المجلس التنفيذية. فالمجلس قد عزز فعالية وسرعة الأنشطة التي يقوم بها مكنتي، وذلك بإتاحة توجيهه في مجال السياسات للتركيز على الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم مع تحديد موعد نهائي لتقديم عرائض اتهام جديدة. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن ما تُسمى المحاكمات الكبرى التي أجراها مكنتي في سياق تنفيذ استراتيجية الإنجاز قد حققت مكاسب كبيرة على صعيد الكفاءة فيما أسفرت أيضا عن إقامة

حاسم، وهو: سياسات الدعم المشروط التي يطبقها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. من عبء المسؤولية الجماعية، مما يمهّد الطريق أمام القبول والتفهم. ولذلك، فإن العدالة شرط أساسي، على الرغم من أنها لن تحقق وحدها المصالحة.

وتبين النتائج التي حققناها أنه إذا توفرت خطة سياسية واضحة لتحقيق المساواة، وإذا تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد، فسيتسنى مساءلة المسؤولين الرئيسيين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني على جرائمهم.

لقد قيل إن المحكمة لم تحقق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ومن الصعب عدم التسليم بذلك. وكما شهدنا خلال الأسبوعين الماضيين، فقد تركت الجرائم جروحاً لم تلتئم بعد. وما زال الكثيرون ينظرون إلى مجرمي الحرب المدانين باعتبارهم أبطالاً، بينما يجري تجاهل ونبد الضحايا والناجين. ولا تزال الحقائق الصعبة تلقى إنكاراً صريحاً أو طعوناً تشير إلى جرائم الآخرين.

وبالتالي، فإن السؤال هو لماذا لا تزال المصالحة تمثل تحدياً كبيراً اليوم. والواقع أنه لا توجد حتى الآن إرادة حقيقية في المنطقة لقبول التجاوزات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي والمضي قدماً، والأهم للأسف، أن هذه الإرادة غائبة في أوساط القيادة السياسية. ولسوء الحظ، يستمع الكثيرون إلى مجرمي الحرب الذين يخبثون وراء ادعاءات المسؤولية الجماعية. ويصر مجرمو الحرب على أنهم ليسوا هم من يُحاكمون، بل شعوبهم. وهم يصرون على أنه إذا حُكم عليهم بأنهم مذنبون، فإن ذلك سينطبق على طائفتهم بأسرها. وفي المقابل، أصررنا دائماً على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية. والحقيقة هي أن من ارتكب هذه الجرائم أفراد، ومعظمهم من كبار القادة السياسيين والعسكريين، وليست الدول أو الشعوب.

وأود أن أكون واضحاً وضوح الشمس بشأن هذه النقطة مرة أخرى: لا تتحمل أي طائفة مسؤولية ما فعله هؤلاء الرجال. فالذنب ذنبهم، وذنبهم وحدهم وينبغي للعدالة أن تعفي المجتمع

ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولا يزال العديد من الضحايا، من جميع الطوائف، في انتظار تحقيق العدالة. وبلدان المنطقة تحتاج إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى. ولن تتمكن من تحقيق العدالة والمصالحة وحدها ويمكن للشركاء المساعدة في التوسط بحيث يمكن إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن أحداث الماضي القريب.

ومن أجل أن يكلل زملاؤنا الوطنيون بالنجاح، سيكونون بحاجة إلى الدعم نفسه الذي تلقاه مكثي دائماً من المجلس والأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة.

وكان من دواعي شرفي أن عملت بصفتي رئيس هيئة الادعاء خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية. وأشكر المجلس على تقديمه الدعم اللازم لتأمين عمليات إلقاء القبض على جميع الفارين وللاختتام الناجح للقضايا النهائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبصفتي رئيس هيئة الادعاء للآلية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فإنني ملتزم بمواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز ومساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على المضي قدماً. ويتحمل نظراؤنا الوطنيون حالياً المسؤولية الرئيسية عن تحقيق قدر أكبر من العدالة، في حين يتمثل دورنا المحدود إلى حد كبير في دعم جهود النظراء. ويقدم ذلك الدعم بتوفير إمكانية وصولهم إلى أدلتنا وتبادل خبرتنا ونقل الدروس المستفادة وتعزيز المساءلة والبحث عن الأشخاص المفقودين. ونشعر بالامتنان على استمرار دعم مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

وفيريكا راديتا، الذين تقلص عددهم حاليا إلى اثنين فقط عقب وفاة المتهم يوفو أوستوجيتش في حزيران/يونيه.

وواصلت المحكمة المضي قدما بأنشطتها للتصفية وفي نقل الأنشطة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وفي أحدث تقرير للآلية (انظر S/2017/661) تؤكد الآلية أنها في موقف يمكنها من الاضطلاع بالمهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية العام، وأنها تعمل باستقلال تام للمرة الأولى منذ أن أنشأها مجلس الأمن في عام ٢٠١٠. ولا شك أن ذلك ينبغي أن يكون مصدرا للشعور بالارتياح.

ونشير أيضا إلى أن البحث عن الأشخاص الثمانية الذين تتهممهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولا يزالون فارين وملاحقتهم القضائية لا يزالان من الأولويات الرئيسية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وتعكس التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف.

والجدير بالذكر أن التعاون لا يزال ضروريا لآلية تصريف الأعمال المتبقية لكي تكون قادرة على مواصلة الامتثال للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. والآن ونحن نقرب من إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نناشد مجلس الأمن والدول الأعضاء مواصلة تعاونها، بل وتعزيزه، مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وتكتسي جلسة اليوم أهمية خاصة، إذ أنها تصادف إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبذلك نهاية مرحلة هامة في تاريخنا المعاصر. وأود أن أدلي ببعض التعليقات الشخصية بشأن المحكمة، التي جسدت مثالا أعلى للكفاح من أجل تحقيق العدالة لمدة تقارب ربع قرن.

ومنحت المحكمة الدولية العدالة الدولية لمدة ٢٤ عاما، وعرضت على المحكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية. ويمكن ذلك

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
أولا وقبل كل شيء، أود بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وهو شهرنا الأخير بوصفنا عضوا غير دائم في المجلس. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ السفير كاردي وكامل الوفد الإيطالي على الأعمال الممتازة التي أنجزوها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أرحب في القاعة بوجود فخامة السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة كرواتيا، وأيضا بالسيدة نيل كوبروفيتش، وزيرة العدل في صربيا.

وبالنسبة لي، من دواعي السرور أن أرحب بالأشخاص الذين دأبنا على العمل معهم خلال العامين الماضيين، وهم تحديدا: رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، القاضي تيودور ميرون، فضلا عن المدعي العام سيرج براميرتس. كما أشعر بالامتنان على بيانات مقدمي الإحاطات الإعلامية، التي، كما جرت العادة، تعكس الجودة العالية للأعمال التي تضطلع بها كلتا المؤسستين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن هذا هو التقرير الأخير (انظر S/2017/662) قبل إغلاق المحكمة. ونعتقد أن المحكمة تحتتم أعمالها بطريقة إيجابية للغاية. فخلال الأعوام الـ ٢٤ لعمل المحكمة، تمكنت من إصدار أحكام بحق إجمالي ١٦١ شخصا ولم تخلف وراءها أية فارين. ومنذ تقرير المحكمة السابق (انظر S/2017/436)، نفذت المحكمة أنشطتها القضائية على النحو المقرر، وأعلنت، بدون تأخير، أنها أصدرت حكميها الأخيرين قبل يومين. وللأسف، لم يمكن التوصل إلى حل فيما يتعلق بأوامر إلقاء القبض الصادرة بحق المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة، وهم تحديدا، بيتار يوجيتش ويوفو أوستوجيتش

والعدالة. ونعتقد أنه ينبغي أن ينعكس ذلك الاعتراف على الأقل في إصدار بيان الرئاسي لمجلس الأمن.

وحظيت أوروغواي بشرف تولي رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين خلال العامين الماضيين. ونحن نقرب من نهاية تلك الأعمال مع الاقتناع بأن تلك المؤسسات هي التي تلهمنا الثقة بانتصار سيادة القانون والعدالة الجنائية الدولية. ويستحق المسؤولون الحاضرون هنا اليوم أكبر قدر من الاحترام والامتنان.

ونحن نشكرهم وأوثق زملاءهم على العلاقة المخلصة والبناءة والوثيقة التي شرفونا بها خلال العامين الماضيين. ونوجه شكرنا أيضا إلى الرجال والنساء الذين أسهموا، بأعمالهم على مدى الأعوام الـ ٢٤ الماضية، في نجاح أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا على الدعم المستمر المقدم من مكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة للأعمال التي نضطلع بها بصفتنا رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعرب عن شكرنا لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس، والسيدة آنا بيرو والسيد تيانجنا مفيو، والسيد هيروفومي غوتو ممثل الأمانة العامة، فضلا عن جميع الموظفين الآخرين لكلا المكتبتين.

وفي الختام، أتمنى كل النجاح لبيرو عبر ممثلها الدائم، السفير ميثا - كوادرا، الذي سيتولى دوري كرئيس للفريق العامل غير الرسمي.

السيد لامبريني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السفير كاردي والوفد الإيطالي بأكمله، إليكم سيدي على

من إحياء ذكرى ضحايا تلك الجرائم الفظيعة ومنحهم العدالة الواجبة والضرورية والمستحقة، مما يشكل رمزا وتجييدا لإنهاء الإفلات من العقاب.

وعززت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيادة القانون، وأسهمت في تطوير القانون الدولي وكانت رائدة في مجالات جديدة، مثل القانون الإنساني الدولي. وعرفت المحكمة النزاع المسلح، وأسهمت في وضع تعريف لجريمة الإبادة الجماعية، فضلا عن غيرها من الجرائم الدولية، وأنشأت اجتهادا قضائيا هاما في المسائل المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي. وأثبتت المحكمة أن العنف الجنسي استخدم سلاحا للحرب وأن مئات المواقع الدينية والثقافية دمرت من أجل القضاء على ثقافة مجموعات عرقية معينة. وأسهمت المحكمة أيضا في تطوير مفهوم مسؤولية القادة، التي تعد أساسية للمساءلة العادلة في القضايا التي أصدرت فيها المحكمة أحكاما.

وكانت المحكمة قاطعة في رؤية أن العدالة ستصل إلى الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن المركز كرئيس دولة أو حكومة أو المستوى ككبير مسؤولين، وهو ما لم يكن إطلاقا سببا للإعفاء من المسؤولية الجنائية أو لتخفيض العقوبة.

وبإيضاح حقائق الماضي وإثبات الحقيقة التاريخية، أسهمت المحكمة في تحقيق المصالحة بين الشعوب المتأثرة ووجهت الرسالة التي مفادها أنه لا يمكن أن توجد عدالة بدون الحقيقة ولا سلام بدون العدالة.

ولتلك الأسباب، وبشكل أساسي بسبب الاحترام وتخليد الذكرى للذين ندين بهما للضحايا، لا بد أن يبقى حيا إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنجاح في عام ١٩٩٣. واليوم، ومع اقتراب موعد إغلاق المحكمة، ينبغي للمجلس أن يشيد صراحة بالأعمال التاريخية التي أجزتها المحكمة لمدة ربع قرن تقريبا، وأيضا بإسهامها الذي لا يمكن إنكاره في القانون الدولي

هائلا في وضع القانون الجنائي الدولي نفسه وإرساء العدالة الجنائية الدولية.

أما فيما يتعلق بالآلية الدولية، فيسرن أن نرى أنها تعمل بفعالية وكفاءة بوتيرة دينامية للغاية ووفق نموذج تنظيمي مبتكر. تضطلع الآلية، تحت قيادة الرئيس ميرون، بمجموعة واسعة من الأعمال الهامة المتبقية، بما في ذلك إجراءات المحاكمة والاستئناف ومراجعة الأحكام، فضلا عن تلك المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

ونحن واثقون بأن مهمة البحث عن الفارين المتهمين في القضايا الرواندية والتعامل مع جميع المحاكمات والإجراءات الأخرى المتعلقة بكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أيد آمنة. ويتعين على الدول أن تواصل تقديم الدعم المطلوب. وفيما يتعلق بإيطاليا، فحتى وإن كانت فترة عضويتنا في المجلس توشك على الانتهاء، فإننا نظل على أهبة الاستعداد لدعم الآلية في جميع جوانب عملها الجاري ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا. وكما ذكرت إيطاليا في مناسبات سابقة، فإنه تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تجاه مواصلة البناء على إرث المحكمتين المخصصتين، والعمل مع آلية تصريف الأعمال المتبقية وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية التي تشكل أيضا جزءا من هذا الإرث.

لا شك في أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة إقامة العدالة فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية تقع على عاتق الدول. يعود منع الجرائم الدولية ووضع حد لها ومعاقبة مرتكبيها إلى السلطات المحلية. وفي حين يجب على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لتقديم كل المساعدة اللازمة، فإنه يجب أيضا أن يكون على أهبة الاستعداد للتدخل حين تعجز الولايات القضائية المحلية عن تحقيق العدالة وفقا للمعايير الدولية أو تكون غير راغبة في ذلك.

كلماتكم الطيبة فيما يتعلق بالشهر الذي تولينا فيها رئاسة المجلس. ونقدم بالشكر أيضا إلى الوفد الياباني وجميع أعضاء المجلس الآخرين على ما قدموه من مساعدة وعون، وما أبدوه من مهنية في ضمان نتائج فترة رئاستنا. وبطبيعة الحال، أتمنى كل النجاح للرئاسة اليابانية ولكم سيدي بصفة شخصية خلال هذا الشهر - كونه الشهر الأخير لكم، كما هو الحال بالنسبة لنا، في مجلس الأمن.

يأسف السفير كاردي لعدم تمكنه من الحضور هنا لأنه يتابع عن كثب احتمال انتخاب مرشح إيطالي للمحكمة الجنائية الدولية. فهذه الانتخابات تجري الآن. وأود أن أشدد على أن هذا الأمر يمثل دليلا آخرًا على الأهمية التي يوليها بلدي إلى العدالة والمساءلة الدوليتين وجميع الأمور التي نناقشها بوجه عام في هذه الجلسة.

وترحب إيطاليا بحضور كل من السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة كرواتيا، والسيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في صربيا، هنا اليوم. أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي تيودور ميرون، وكذلك المدعي العام سيرج براميرتس، على تقارير الهيئتين وعلى إحاطاتهم الإعلامية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نرحب بإتمامها ٢٤ سنة من العمل الناجح والجهود الجبارة الرامية لضمان إنجاز عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٧، على النحو المطلوب. ونشيد أيضا إشادة برئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجميع موظفيها لهذا الزخم النهائي لعملهم. كما نغتتم هذه الفرصة للإشادة والإعراب عن امتناننا للعمل القيم الذي اضطلع به جميع الذين أسهموا في أنشطة المحكمة على مدى ما يقرب من ٢٥ عاما. وقد أسهمت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من خلال اجتهاداتها القضائية الهامة والثرية، إسهاما

الأقل أن يزود نفسه بالأدوات للنظر في الحالات من زاوية المساءلة ويبدل مزيدا من الجهد لمحاولة توحيد صفه في مكافحة الإفلات من العقاب: نحن مدينون بذلك للآلاف من ضحايا الجرائم الدولية.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، اسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر للقاضيين ميرون وأغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم القيمة. وأتوجه لهم بتحية خاصة كون تلك الجلسة ستكون الأخيرة أثناء عضوية مصر في مجلس الأمن التي ستنتهي في خلال الأسابيع القليلة القادمة.

لقد اطلعنا باهتمام على محتوى التقريرين الدوريين محل النقاش اليوم الذين تضمننا معلومات شاملة حول أنشطة المحكمتين. وأود، بداية، الإعراب عن كامل التقدير للجهد المخلص الذي بذله القائمون على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحت رئاسة القاضي أغيوس للانتهاء من الأعمال المكلفة بها المحكمة في الآجال المحددة، وكذا الإشادة بالتعاون الوثيق بين الآلية الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لضمان الانتقال السلس لاختصاصات المحكمة إلى الآلية الدولية. وأود أيضا التعبير عن ارتياح مصر لما تضمنه التقرير الخاص بأنشطة الآلية الدولية من معلومات حول إتمام عملية التسليم والتسليم لملفات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على النحو المطلوب، وكذا التأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد المالية والإدارية المتاحة لتسيير أعمال الآلية الدولية.

إن إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين برواندا ويوغوسلافيا السابقة مثل دليلا واضحا على حرص وجدية المجتمع الدولي في التصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وضمان مساءلة مرتكبيها وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب على الساحة الدولية. وقد قامت المحكمتان بدور مقدر وجهد حقيقي في إتمام تلك المهمة دون إبطاء أو تأجيل. وفي هذا السياق، ترى مصر أهمية دراسة وتوثيق تلك التجريبتين بصورة

وكثيرا ما كان عدم التعاون مسألة مثيرة للقلق في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية. يتطلب الالتزام الحقيقي بمكافحة الإفلات من العقاب وإرساء العدالة وسيادة القانون التعاون الكامل واعتماد تدابير مناسبة على الصعيد الوطني. لا تنتهي مكافحة الإفلات من العقاب بإغلاق المحاكم المخصصة، بل تستمر من خلال العمل الذي ستضطلع به السلطات المحلية والهيئات الإقليمية والدولية على المستويين الدبلوماسي والسياسي وليس القضائي فحسب.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد فكرة أخرى هيمنت علينا أثناء وجودنا في المجلس. إن مجلس الأمن، الذي كان أصل إنشاء عصر المساءلة عن الجرائم الدولية، ينبغي أن يمسك بكامل زمام العمل الذي تقوم به المحاكم المخصصة، وأن يواصل، جنبا إلى جنب مع الأمانة العامة، تعزيز العدالة والمساءلة باعتبارهما جزأين لا يتجزآن من استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية على نطاق أوسع. ويتمثل أحد السبل إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بقضايا المساءلة في المشاركة الجماعية الأقوى والأوسع نطاقا.

لا يزال سفير أوروغواي، روسيلي فريري وفريقه، يؤديان عملا ممتازا في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وأشيد بصفتي الشخصية بهذا العمل. ونعرب أيضا عن تأييدنا للمقترح الذي يدعو المجلس إلى الاحتفال بشكل لائق بإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتود إيطاليا، كما يعلم أعضاء المجلس، أن يتم توسيع نطاق موضوع الفريق العامل غير الرسمي لأننا نعتقد أن تمكين أعضاء المجلس من تعميق فهمهم المشترك وزيادة تبادل الآراء بينهم بشأن هذه المسائل فكرة جيدة.

وليس ثمة شك أن الجرائم الوحشية ما تزال تُرتكب، وحتى إن عجز المجلس في بعض الأحيان عن التوصل إلى اتفاق بشأن رد الفعل المناسب عند مواجهة هذه الجرائم، فإنه ينبغي على

إن كازاخستان تحيط علما بارتياح بالتقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما فيما يخص التنفيذ الفعال لاستراتيجية إغلاق المحكمة بنهاية عام ٢٠١٧ على الرغم من التحديات الخطيرة الناجمة عن تناقص عدد الموظفين. ونحن نقدر تقديرا عاليا قيادة الرئيس أغنيوس في ضمان حسن سير عمل المحكمة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فقد تم الانتهاء من جميع المهام المتعلقة في الوقت المحدد على الرغم من التحديات والصعوبات. ومن الجدير بالثناء أن تُبذل جهود أيضا لمساعدة ضحايا أشد الجرائم اللاإنسانية ولتحقيق العدالة الواجبة.

ونوه بالتدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لتحديد أماكن المهربين واعتقالهم، وفي الوقت نفسه، لإصلاح وتعزيز أنشطته المتعلقة بتعقب المهربين. ورغم الموارد المحدودة المتاحة للآلية، فإنه تجدر الإشادة بسعيها إلى بناء قدرات النظم القضائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، ولا سيما تركيزها على منطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا، حيث سيجري تدريب هام في كمبالا في منتصف عام ٢٠١٨.

إن كازاخستان تقدر التزام المحكمة والآلية بضمن إقامة العدل على الصعيد الدولي. ونلاحظ قيمة الدور الهام الذي تضطلع به الهيئات القضائية وشبه القضائية الدولية في الحفاظ على ثقتنا في القانون الدولي وحثية معاقبة مرتكبي الجرائم الخطيرة. ويثني وفد بلدي على احترام المبادئ الهامة المتمثلة في الموضوعية والاستقلال والنزاهة، وعلى الالتزام الصارم بها. ويتعين النظر بجدية في تجربة المحكمة وإرثها، مع مراعاة العمل الذي يتعين على المحاكم الأخرى إنجازه من أجل الوفاء بمهمتها الأساسية المتمثلة في تقديم جميع الجناة إلى العدالة بطريقة تخضع للمساءلة. في الختام، أود أن أشكر البعثة الدائمة لأوروغواي، التي يقودها باقتدار السفير إلبو روسيلي فريري، على جهوده

معمقة للخروج بأفضل الدروس المستفادة والعمل على تسجيل نقاط القوة وأي إخفاقات قد تكون شابت عمل المحكمتين بما يسمح بالبناء على الخبرات المكتسبة من تلك التجربتين إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك مستقبلا. كما أنه من الأهمية بمكان العمل على توثيق والحفاظ على ميراث المحكمتين والذي بلا شك سيثري الإرث القانوني الدولي.

ختاما، إن المحاكم الجنائية الدولية تعد أداة هامة توصل إليها المجتمع الدولي لضمان إرساء العدالة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

لذا، من الأهمية بمكان العمل الجاد على صيانة استقلالية وحياد القضاء الجنائي الدولي وضمان توفير الظروف الملائمة لعمل المحاكم الجنائية الدولية والعمل على توظيفها على النحو الأمثل لتحقيق رسالتها السامية، وفقا لمتطلبات إرساء العدالة والالتزام بقواعد القانون الدولي، وتجنب أي محاولة لتسييس تلك الأداة القضائية الهامة، الأمر الذي قد يكون من شأنه تقويض مصداقية منظومة القضاء الجنائي الدولي وإفقادها الثقة.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشيد بالرئاسة اليابانية على اختيارها قضايا حاسمة ومناسبة من حيث التوقيت للنظر فيها في جدول أعمال هذا الشهر، بما في ذلك المناقشة الهامة المعقودة اليوم، والتي نعتقد أنها ستفضي إلى زيادة الوعي والمزيد من العمل. ونرحب بكم ونهنتكم على قيادتكم، سيدي الرئيس، ونتمنى لكم ولبلدكم فترة رئاسة مثمرة للغاية.

كما نرحب ترحيبا حارا بفخامة السيدة كولندا غرابار كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، ومعالي السيدة نيلا كوبروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للرئيس أغنيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

الصعيد الدولي وعمل المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية، وستواصل الصين دعم عمل الآلية.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أوروغواي، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على عملهما.

السيد يورنكي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تهنئكم بوليفيا، سيدي، ووفد اليابان على تولي رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأثني أيضاً على إيطاليا والسفير كاردي وفريقه بالكامل على قيادتهم لأعمال المجلس بطريقة مثالية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن بوليفيا ترحب بحضور فخامة السيدة كوليندا غرابار كيتاروفيتش، رئيسة كرواتيا، ومعالي السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في صربيا، في القاعة اليوم.

ونحن ممتنون ليس على التقارير المقدمة فحسب، بل أيضاً على العمل الشاق الذي قام به رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغوس؛ ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي تيودور ميرون؛ والمدعي العام للمحكمة الدولية والآلية، السيد سيرج براميرتس.

وتود بوليفيا الإعراب عن تقديرها الكبير لعمل السفير روسيلي فريري، ممثل أوروغواي، في رئاسته النشطة والمثابرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين على مدى العامين الماضيين. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للانضمام إلى مبادرة أوروغواي لصياغة بيان رئاسي بشأن إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتقدر بوليفيا أيضاً عمل مكتب الشؤون القانونية، ولا سيما ما يقدمه من مساعدة وما يبديه من تعاون بشأن هذه المسألة.

لقد أسهم العمل الذي اضطلعت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، خلال

الدؤوبة بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ونتمنى مخلصين لخلفه، السفير غوستافو ميثا - كودارا، الممثل الدائم لبيرو، كل النجاح.

السيد لي يونغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

لقد انتهت المحكمة الدولية من أنشطتها القضائية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وستغلق رسمياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وترحب الصين بالجهود التي بذلها الرئيس أغيوس للوفاء بالتزاماته وتثني على إسهامات القضاة والمدعين العامين وموظفي المحكمة الدولية المتعاقبين.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، واصلت الآلية أنشطتها القضائية حيث أصدرت ٢١١ قراراً وأمرًا ونهضت بالعمل المتصل بالقضايا بطريقة منظمة. وقد أحاطت الصين علماً بالجهود التي تبذلها الآلية لتبسيط عملياتها الداخلية. ونأمل أن تتولى الآلية المهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بطريقة سلسلة ونتوقع أن تتعلم من تجارب المحكمة السابقة والدروس المستفادة وأن تواصل زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف من أجل تلبية طلب مجلس الأمن في أن تكون الآلية صغيرة ومؤقتة وفعالة.

لقد اضطلعت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، منذ أن أنشأها مجلس الأمن في عام ١٩٩٣، بأنشطة قضائية وأقامت العدل من خلال معاقبة أكثر من ١٦٠ مجرماً على جرائم دولية خطيرة، رغم عدم تمكنها من تنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت المحدد. وأدى الاجتهاد القضائي للمحكمة إلى إثراء وتطوير القانون الجنائي الدولي، في حين شكلت خبراتها ودروسها المستفادة مراجع لهيئات قضائية دولية أخرى أنشئت بعد ذلك. وقد أيدت الصين باستمرار سيادة القانون على

ما سمي ”بحوارات حول إرث المحكمة“ في مجالات التدريب الأكاديمي والإعلام ومنابر الاتصالات الرقمية، ونعرب عن الإعجاب به. نحن نعتقد أن نشر الإنجازات والتحديات التي واجهتها المحكمة في تنفيذ ولايتها يشهد شهادة مهمة على العمل الذي اضطلع به لتعزيز الحق في معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وحفظ الذاكرة والمصالحة وضمانات عدم التكرار، وهو بمثابة تذكير بأن الحوار والوساطة هما الوسيلتان الوحيدتان لحل النزاعات بحيث لا تتكرر أبدا حالات كنتلك التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، فإن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تنجز أعمالها فحسب، بل أنجزت كذلك مهمتها التاريخية. وكما أحسن المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في قوله في وقت سابق: فإن المهمة الأخيرة المتبقية تشمل المصالحة التي نفتقر فيها إلى قيادة سياسية واضحة تمكننا من إغلاق هذا الفصل الأخير.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يصادف اليوم مناسبة هامة بصفة خاصة ونحن نتناول أحدث تقرير (انظر S/2017/662)، والأهم من ذلك، إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنهاية الشهر. وتشكر الولايات المتحدة القاضي ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين؛ والقاضي أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ بل وكل الذين عملوا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أو قدموا لها الدعم من خلال عملهم في الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية. ونعرب، بالإضافة إلى ذلك، عن امتناننا الخاص واحترامنا للعديد من الضحايا الذين شاركوا في الإجراءات ووضعوا ثقتهم في التزام المجتمع الدولي بالعدالة.

السنوات الـ ٢٤ الماضية إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب. واضطلعت المحكمتان بدور حيوي في السعي إلى تحقيق العدالة واستعادة سيادة القانون. ولأن هذا هو التقرير الأخير، والذي يأتي قبل أقل من شهر من الانتهاء من هذه المهمة الجسيمة وإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن على المجلس تقديم الدعم اللازم للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لإتمام الإجراءات القضائية المتبقية، التي أحيلت إلى اختصاصها القضائي، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

ونحن على يقين بأن الآلية، في اضطلاعها بولايتها المنصوص عليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ستؤدي دورا هاما كذلك في تعزيز وتكملة عمل الولايات القضائية الوطنية.

إننا نشدد على أن التنفيذ الفعال لاستراتيجية الإنجاز التي اقترحتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة جعلت من الممكن لعمل المحكمة الرفيع المستوى ذاك أن يكتمل أخيرا ضمن الإطار الزمني المحدد. وبالمثل، فإننا نرى أن التقرير السنوي النهائي للمحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (انظر S/2017/662)، المعروض علينا اليوم، من حيث بنيته، يناقش التجميع الشامل للممارسات الجيدة والدروس المستفادة أثناء سنوات عمل المحكمة. ستكون تلك المساهمة القيمة بمثابة مرجع إلزامي ليس لعمل المحاكم الأخرى في إقامة العدل في إطار المحافل الدولية فحسب، بل وفيما يتعلق بالولايات القضائية المحلية. كما نقدر العمل الملتزم الممتاز لموظفي المحكمة وفريقها خلال فترة ولايتها الفعلية، فضلا عن أعمال المتابعة خلال المرحلة الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى إصدار أحكام في قضيتين هامتين معلقتين.

وعلاوة على ذلك، فإننا نسلط الضوء على العمل المتمثل في تعزيز وحفظ الذاكرة الجماعية التي طورتها المحكمة من خلال

البلدان في المنطقة إلى تنشيط التعاون لتسوية القضايا المتبقية. بيد أنه فيما يتعلق بالمسألة المحددة المتعلقة بالفردين الباقيين على قيد الحياة المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بتخويف الشهود في قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، تشيد الولايات المتحدة بالأمر الذي أصدره الرئيس أغويس، بنقل تلك القضية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وندعو حكومة صربيا إلى التعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية وتنفيذ أوامر التوقيف ذات الصلة والتأكيد على التزام الحكومة بالقيام بذلك.

وتشيد الولايات المتحدة بآلية تصريف الأعمال المتبقية على التقدم الذي أحرزته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إننا نقدر استمرار التركيز على سرعة إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعوى الاستئناف. كما إننا نلاحظ مع الارتياح - عقب إصدار ثلاثة تقارير مراجعة للحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير - أن آلية تصريف الأعمال المتبقية إما نفذت جميع التوصيات أو هي بصدد تنفيذها. وتشجعنا الأولويات التي حددها الرئيس والمدعي العام، ونشني على التقدم المحرز في إعادة هيكلة وإعادة تركيز وحدة الهاربين والتحقيقات من أجل إلقاء القبض على الهاربين الثمانية المتبقين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين واعتقالهم. وستحاکم آلية تصريف الأعمال المتبقية ثلاثة من الهاربين، وسينقل الخمسة الآخرون إلى رواندا.

ونواصل عرض مكافأة تصل إلى ٥ ملايين دولار مقابل كل فرد منهم في مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل هؤلاء الرجال الثمانية، ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة مع فرق العمل الجديدة. وكذلك ندعو جميع الدول ووكالات إنفاذ القانون المختصة في أوروبا وأفريقيا للتعاون مع الجهود المبذولة لإلقاء القبض على هؤلاء الهاربين. فقد ظلوا هاربين من العدالة لفترة أطول مما ينبغي. والقبض عليهم ممكن مع إعادة

لقد كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول محكمة دولية منذ المحكمتين اللتين أنشئتتا في نورمبرغ وطوكيو للتحقيق في ادعاءات جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ومحاكمتها. وإذ شكلت طليعة العدالة الدولية المعاصرة، فقد أرست سوابق رئيسية في القانون الجنائي الدولي، وبالتالي مهدت لتوجيه أعمال المحاكم اللاحقة التي أنشئت للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في رواندا وسيراليون وكمبوديا وغيرها من البلدان، والمقاضاة فيها. وقد خلفت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إرثا غاية في الأهمية. فقد أنشأت سجلا وقائعا وغير ميسر للجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب. إننا نشني على سجل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يشمل إدانة ١٦١ فردا ومساءلة كبار القادة السياسيين والعسكريين عن أدوارهم في الجرائم المرتكبة خلال الحرب في البلقان.

ونسلط الضوء بصفة خاصة على الحكم الأخير الصادر في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، كخطوة هامة نحو مساءلة الأفراد المسؤولين عن المعاناة الهائلة التي تعرض لها شعب البوسنة والهرسك. وقد أدين ملاديتش، من بين الجرائم الأخرى، بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في عام ١٩٩٥، وجرائم ضد الإنسانية واضطهاد في جميع أنحاء البلد، وترويع سكان سرايفو، واحتجاز حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة كرهائن. ويحدونا الأمل في أن يوفر هذا الحكم قدرا من الشعور بالعدالة وطي صفحة الماضي للضحايا وأسراهم.

لقد ظلت الولايات المتحدة مؤيدا ثابتا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونحن نشجع جميع الدول على احترام أحكامها. فلا يمكن للبلدان أن تختار ما يروق لها فقط بشأن مسائل العدالة. ويتواصل التزامنا بدعم العدالة والمصالحة في منطقة البلقان مع تحويل مهام المحكمة المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ويتحول تركيز الاهتمام الآن إلى الهيئات القضائية الوطنية، ونحن ندعو جميع

السيدة ديكسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن سرور المملكة المتحدة لرؤية القاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى وقت قريب والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية حالياً. ونحن ممتنون لهم جميعاً على تقييماهم وتقاريرهم المستفيضة للغاية، وعلى حضورهم إلى مجلس الأمن اليوم لعرضها علينا.

إنه يوم تاريخي بالنسبة لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومجلس الأمن. فقبل ربع قرن تقريباً، أنشأ مجلس الأمن رسمياً المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وحينئذ، كانت المحكمة شيئاً جديداً وابتكاراً - هيئة من شأنها أن تقود الطريق للآخرين - وما كان أحد يعرف كيف أو ما إذا كانت تلك الهيئة قادرة على الوفاء بالمهام المسندة إليها. ومع ذلك، عملت المحكمة بلا كلل خلال سنوات عمرها، في مواجهة العديد من العقبات، من أجل إحقاق العدالة للآلاف من الضحايا وأسرهم.

وفي تقديمه لتقريره النهائي، أبرز القاضي أغيوس إرث المحكمة المهم. وقد عملت المحكمة بموضوعية ومهنية وشعور بالهدف لإدانة المسؤولين عن بعض أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي. وبذلك، لم يقتصر الأمر على ترسيخ سيادة القانون، بل أيضاً على تطوير القانون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي والإبادة الجماعية والعنف الجنسي. ولعل الأهم من ذلك، أن المحكمة برهنت على أن الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم البشعة، بغض النظر عن قوتهم أو مكانتهم، لا يمكن أن يفعلوا ذلك دون عقاب.

ونثني على أكثر من ٧ ٠٠٠ موظف و ٨٧ قاضياً و ٥ مدعين عامين، و ٤ أمناء سجل خدموا في المحكمة

تركيز وحدة التتبع وتحدد تعاون المجتمع الدولي ووكالات إنفاذ القانون. إن جهود آلية تصريف الأعمال المتبقية الرامية إلى زيادة إمكانية وصول الجمهور إلى السجلات القضائية وترجمة أحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى اللغة الكينيارواندية، علاوة على استجابة المدعي العام لطلب المساعدة من السلطات القضائية الوطنية، مبادرات هامة ستكفل أن يكون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تأثير دائم وواسع النطاق. وبالمثل، فإن تدريب المدعين العامين المحليين من شرق أفريقيا الذي يضطلع به المدعي العام سيسهم في بناء قدرات الهيئات القضائية الوطنية على التحقيق في الجرائم الفظيعة ومقاضاتها.

ورغم أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تغلق أبوابها، فإنها تترك وراءها إرثاً من العدالة وحصيلة كبيرة من الأحكام القضائية الدولية وأملاً وسط ضحايا الفظائع بأن الجناة - حتى أكبر القادة العسكريين والسياسيين في بلد ما - يمكن أن يخضعوا للمساءلة. كما أنها أنشأت سجلاً تاريخياً صادقاً يمكنه المساعدة في جهود المصالحة الإقليمية وكفالة عدم إمكان إنكار الجرائم. وينطبق نفس الشيء على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن السعي إلى تحقيق العدالة على الفظائع المرتبطة بالنزاع لم ينته بعد. هناك مئات القضايا حالياً في أيدي السلطات الوطنية في منطقة البلقان. وفي رواندا والبلدان المجاورة، فإن الفارين ما زالوا طلقاء. إننا ندعو تلك الحكومات إلى التحقيق بمصداقية في تلك الحالات والمقاضاة فيها حسب الاقتضاء، مع التعاون فيما بينها ومع آلية تصريف الأعمال المتبقية تحقيقاً لتلك الغاية.

وستواصل الولايات المتحدة دعمها، وتهنئ على الجهود الاستشرافية لآلية تصريف الأعمال المتبقية للاضطلاع بدور في هذه العمليات، بما في ذلك عن طريق دعم بناء القدرات. وكما بينت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا عندما نعمل معاً، يمكننا أن نحقق قدراً من العدالة والمساءلة عن أبشع الفظائع في العالم.

ولئن كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أنجزت ولايتها، فمن المهم أيضاً ضمان استمرار أهداف المحكمة من خلال محاكمات مستقلة ونزيهة في المحاكم الوطنية.

وبإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سنواصل دعم آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد سرنا أن نسمع من الرئيسين أن عملية الانتقال تتقدم بسلاسة، ونقر بأن ذلك يعزى إلى حد كبير إلى التعاون بين الرئيسين وموظفيهما، بما في ذلك مع انتقال المدعي العام من هيئة إلى الأخرى.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى تحقيق المزيد من التقدم في القضايا المتبقية، مع إعادة محاكمة ستانيسيتش وسيما توفيتش، واستئناف كاراديتش وشيشيلي، وإجراءات المراجعة في قضية غيغاباتواري. ويحدونا الأمل في أن تشرع الآلية في معالجة جميع تلك القضايا على وجه السرعة وبطريقة فعالة، إقراراً بأن تلك هي نية الرئيس ميرون. وسنظل نؤيد المدعي العام ومكتبه تأييداً كاملاً في جهودهما المتواصلة لإلقاء القبض على الفارين المتبقين، بما في ذلك من خلال الجهود الاستباقية التي بذلها مكتبه بالتعاون مع سلطات الإنفاذ الوطنية.

ونود أيضاً أن نشكر مكتب المدعي العام على الجهود المكثفة في مجال بناء القدرات التي شارك فيها. وقد نجح المدعي العام، من خلال أنشطته وتدريبه في نيروبي ونورمبرغ وكولومبيا، في توجيه الانتباه إلى الملكية الوطنية للمساءلة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وقدم الدعم إلى الهيئات القضائية الوطنية. ونرحب بالكتاب الذي نشره في حزيران/يونيه ٢٠١٧ مكتب المدعي العام للآلية ومكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المعنون "مقاضاة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة". كما نسلم ونرحب بالدورات التدريبية التي قدمت لمعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات على الصعيدين الدولي والوطني.

وأسهّموا في عملها لمثابرتهم وعزمهم والتزامهم خلال السنوات الأربع والعشرين الماضية. ونحن ندرك أن مهمتهم لم تكن سهلة، ولكن بفضل هؤلاء أنجزت المحكمة ولايتها المتمثلة في مساءلة الأفراد عن أفعالهم المروعة والإسهام في إحلال السلام الدائم في المنطقة. فالمحكمة التي أنشئت قبل أكثر من عقدين لم تكن أكثر من مجرد طموح على قطعة من الورق، ولم يكن دورها أبداً ضمان المصالحة الكاملة في المنطقة إلا أنها أسهمت إسهاماً كبيراً في ذلك.

وبالإضافة إلى الأحكام التي أصدرتها، بينت المحكمة من خلال مؤتمراتها للتوعية بتراتها ما حققته خارج قاعة المحكمة. وضمت تلك المؤتمرات مئات المشاركين من يوغوسلافيا السابقة، وشاركوا في الحوار وإقامة علاقات هامة. وكان من بين المشاركين ضحايا ومسؤولون من هيئات قضائية وطنية وخبراء في مجال العدالة الانتقالية ومحامون وصحفيون. وبهذه الطريقة، أظهرت المحكمة كيف يمكنها أن تؤثر بشكل كبير في منطقة ما بعد النزاع لتحقيق أهداف مجلس الأمن والأمم المتحدة. ونتطلع إلى الندوة الأكاديمية الختامية التي ستعقد في لاهاي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

وإذ ندرك تلك الإنجازات الهامة، فإننا ندرك أيضاً التحديات المستمرة التي ما زالت تواجهنا. والتسليم بالحاجة إلى معالجة تلك التحديات لا يزال مهماً مع اعترافنا بالإسهام الكبير للمحكمة. وفي هذا الصدد، ما زال القلق يساورنا بوجه خاص لأن أوامر القبض على الأفراد الثلاثة المتهمين في قضية ازدراف المحكمة المتبقية لم تنفذ بعد. إن تعاون الدول جزء لا يتجزأ من مساءلة الجناة.

ونلاحظ أيضاً قلق المدعي العام لأن المصالحة والاستقرار يتعرضان للخطر بسبب إنكار الجرائم ورفض الوقائع والتحريف. وإذ نتحرك قدماً، فإننا نشجع الدول داخل المنطقة على تعزيز التعاون القضائي الإقليمي من أجل إحقاق العدالة للضحايا.

منذ محاكمتي نورمبرغ وطوكيو - يدل على تصميم مجلس الأمن والمجتمع الدولي على إنهاء تلك الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وكانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فريدة من نوعها كونها أول محكمة تتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والنظر في الانتهاكات المرتكبة ضد التراث الثقافي باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وإدانة رئيس دولة بارتكاب جرائم الحرب. ولذلك، فإن إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يتمثل في العدالة التي تحققت للضحايا فحسب، بل وفي إسهامهما المهم في تطوير القانون الجنائي الدولي أيضاً.

فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة. وضمان تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة للمساءلة، سواء أمام المحاكم الدولية أو الوطنية، أمر أساسي لإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية. وبينما تكمل المحكمة أعمالها، يحدونا الأمل في أن تضطلع النظم القضائية الوطنية بمسؤوليتها عن البناء على إرث المحكمة من أجل الإسهام في تحقيق المصالحة في المنطقة. ونلاحظ، مع الأسف، أن صربيا لم تنفذ أوامر الاعتقال والاستسلام الصادرة عن المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ونحن نشاطر المدعي العام قلقه العميق إزاء إنكار الجرائم والوقائع التي حددتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على نطاق واسع فيما يتعلق بقضاياها. وهذه المسائل قد تكون لها عواقب حقيقية على المصالحة في غرب البلقان. وكما يشير المدعي العام في تقريره، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى معالجة هذه المسائل. وفي هذا الصدد، نتفق مع الرئيس على أن إنشاء المحكمة لسجل تاريخي هو جزء رئيسي من إرثها.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من اعتماد بيان فيما يتعلق بإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول نهاية العام بهدف الإشادة وتسليط الضوء على الإسهام الكبير

وأخيراً، نود أن نسلط الضوء على الخدمة القيمة التي قدمتها المحكمتان في إعداد سجل تاريخي شامل للفظائع المرتكبة خلال نزاعات التسعينات من القرن الماضي. ومن الأهمية بمكان أن تكون الأحكام الصادرة عن هاتين المحكمتين والوقائع التي تسجلها مقبولة عالمياً. ولا يمكن لنا أن نتعلم دروساً للمستقبل إلا من خلال الاعتراف بحقائق الماضي وكفالة تحقيق السلام والمصالحة للجميع.

وأود أن أختتم ببيان بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية والمدعي العام على تقاريرهم وأن أشيد بهم بحرارة على ما أنجزوه وينجزونه.

السيدة شولجين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أعرب عن خالص تقديري للإحاطات الإعلامية والتقارير الشاملة المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والتي قدمها الرئيس كارمل أغيوس والرئيس تيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس.

وإذ تحتتم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعمالها ونقترّب من هذا الإغلاق، أود أيضاً أن أتوقف لحظة للثناء على موظفي المحكمة على إسهامهم القيم في العدالة الدولية. ونرحب بحكم المحكمة في قضية المحاكمة النهائية بشأن قضية راتكو ملاديتش، التي اختتمت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والاستئناف النهائي لقضية برليتش وآخرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشيد أيضاً بالتزام الرئيس أغيوس بقيادة فريقه حتى تاريخ الإغلاق. وأخيراً، اسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن شكر خاص لهولندا لدورها كبلد مضيف للمحكمة.

إن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أعقاب الحروب اليوغوسلافية - وهي أول محكمة أنشأتها الأمم المتحدة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والمحكمة الأولى المعنية بجرائم الحرب

ودُمرت حياة مئات الآلاف من الأشخاص في انتهاك لأبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، أي بعد ٢٤ عاما فيما بعد، ستغلق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أبوابها بعد محاكمة ١٦١ شخصا متهما، ما يؤكد إمكانية تقديم مرتكبي أبشع الجرائم إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم بصرف النظر عن وظائفهم السياسية أو مكانتهم. وقد ثبت أن بوسعنا اليوم أن نقاضي مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأنه لا أحد فوق القانون. وقد أصبحت المنطقة في سلام اليوم، وأصبحت سلوفينيا وكرواتيا الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي في حين تواصل بلدان غرب البلقان المرشحة للعضوية أو في عملية التقارب مع الاتحاد الأوروبي، السير في طريقها نحو الاستقرار. وقد اضطلعت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور رئيسي في ذلك التطور عن طريق إثبات الوقائع وتحديد المسؤولية عن أشد الجرائم خطورة بوضوح تام وتمكين الضحايا من إسماع صوته عن طريق الإدلاء بشهاداتهم المؤلمة والشجاعة على الجرائم التي تعرضوا لها. ومما لا شك فيه أنها قد حققت لهم العدالة. وستخلف المحكمة وراءها إرثا يهتم المجتمع الدولي بأسره.

ونحن لا ننكر أن المحكمة قد واجهت صعوبات في أداء مهامها، وأنها واجهت العديد من التحديات التي أرغمتها على التعلم من أخطائها، غير أنه لا جدال في النجاحات التي حققتها، وأنها كانت رائدة في جوانب عدة. فقد أسهمت المحكمة عن طريق أعمالها القضائية البارعة، جنبا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في إنشاء فرع قانوني جديد تماما، ألا وهو القانون الجنائي الدولي. وأسهمت المحكمة أيضا في إنشاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولتلك الأسباب، فإننا نرحب باعترام الأمين العام المشاركة في الاحتفال المتوقع إقامته في لاهاي بنهاية كانون الأول/ديسمبر. ويرى وفد

للمحكمة في تحقيق العدالة إزاء الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة.

ونرحب بتسليم المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين عند إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشدد على أهمية العمل الذي تضطلع به الآلية لأجل حماية الضحايا والشهود. وأخيرا، نعرب عن شعورنا بالقلق أيضا من أن الأشخاص الثمانية الذين اتهمتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بارتكاب جرائم خطيرة ما زالوا مطلقي السراح. وندعو الدول إلى التعاون الكامل مع آلية تصريف الأعمال المتبقية في إلقاء القبض على هؤلاء على وجه السرعة، فضلا عن المسائل الأخرى التي ربما تساعد الآلية في أداء مهامها.

لقد اضطلعت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان بدور هام في الإقرار بالآلام والجراح التي تخلفها النزاعات وتوفير الوسائل اللازمة التي تمكن الناجين من أسوأ الجرائم التي عرفتتها البشرية من البحث عن العدالة والوصول إليها. وفي غضون ذلك عملت المحكمتان أيضا على تعزيز الإطار القانوني الدولي، بما يؤكد إمكانية المساءلة على الرغم من الإفلات من العقاب الذي ما برحنا نأسف له باستمرار في هذه القاعة. وستظل السويد ملتزمة التزاما راسخا بالعدالة الجنائية الدولية، وتؤكد دعمها الكامل لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس أغيوس والرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وأرحب أيضا بحضور رئيسة جمهورية كرواتيا ووزيرة العدل في صربيا.

في ذلك الوقت -٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣- الذي أُتخذ فيه القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) الذي أنشأ بموجبه مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كانت المنطقة ما تزال تمرقها المذابح وفظائع التطهير العرقي التي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وُشرد السكان المدنيون

بالغة. وما تزال هناك عدة قضايا في المرحلة الابتدائية وفي مرحلة الاستئناف على حد سواء في انتظار البت فيها حالياً أمام الآلية. وتؤكد فرنسا مجدداً أنه تقع على جميع الدول مسؤولية التعاون التام مع الآلية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث على وجه الخصوص جميع الدول على بذل قصارى جهدها لضمان إلقاء القبض على الهاربين الثمانية الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام أمام محكمة رواندا.

ختاماً، أود بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أشيد بإشادة صادقة بالرئيس أغويوس الذي تكلم من فوره للمرة الأخيرة أمام المجلس بصفته رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، بما يليق من اعتزاز وبلاغة وحكمة. وأشكره بصدق على التزامه وحنكته ومثابرته في خدمة العدالة الجنائية الدولية بكل ما لديه من كفاءة وحياد. وتود فرنسا أن تحيي من خلاله جميع القضاة والمدعين العامين والأفرقة التابعة لهم، إلى جانب المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين وجميع الروابط المشاركة في نجاح المحكمة على مدى الـ ٢٤ عاماً الماضية. فهؤلاء جميعاً قدوة لنا في الالتزام بمواصلة المضي قدماً على طريق العدالة والسلام الذي تتطلع إليه شعوب سوريا وميانمار والسودان وليبيا، بل تتطلع إليه جميع شعوب العالم.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم يستعد مجلس الأمن للمرة الأخيرة لمناقشة التقرير (S/2017/662) عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي ستختتم أنشطتها في نهاية المطاف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بعد تأجيل ذلك عدة مرات.

لقد كان إنشاء المجلس للمحكمة في عام ١٩٩٣ خطوة جريئة للغاية من جانبه. وفي ذلك الوقت، كنا قد افترضنا جميعاً أن هيئة منشأة تحت رعاية المجلس ستؤدي دورها بوصفها أداة محايدة لتحقيق العدالة، وأنها ستسهم في عملية المصالحة في المنطقة، علاوة على الإسهام في تطوير القانون الجنائي الدولي برمته.

بلدي أنه ينبغي أن يثني مجلس الأمن على العمل الذي أنجزته المحكمة.

ولم ينشئ مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلا لأنه رأى أن من الضروري استعادة سيادة القانون في منطقة كانت ضحية للنزاعات الفتاكة على وجه الخصوص، ولأجل تمكين السلطة القضائية من أداء مهامها كاملة وبصورة مستقلة، علاوة على إنشاء المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت هناك دون إنكار. لكن ومهما تكن أهمية ضمان مساءلة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب من خلال المحاكمة العادلة، فإنه يجب علينا أن نتذكر أيضاً أنه ليس بإمكان الأحكام والقرارات التي تصدرها المحكمة وحدها لأم الجراح العميقة التي تسببها مثل تلك الجرائم. ولن تؤدي القرارات القضائية وحدها إلى المصالحة، بل يجب على المسؤولين السياسيين وأعضاء الطوائف الأكثر تضرراً، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين والآباء والمعلمين وممثلي الضحايا التحلي بالشجاعة والقوة وإيجاد الوسائل التي تمكنهم من بناء مجتمعاتهم المحلية دون الالتفات إلى الإغراءات المضللة.

لقد أنجزت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المهمة التي أنيطت بها، وأصبح الآن من واجب جميع الدول المعنية الحفاظ على العمل الذي أنجزه النظام القضائي الدولي، وذلك بقبول قراراته ومواصلة العمل الدؤوب على محاكمة مرتكبي الجرائم الخاضعة لاختصاصات تلك الدول. وتلك هي الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية والإقليمية حقاً. وبالمثل فإن ذلك واجبنا إزاء ذاكرة شعوب تلك الدول. وعقب إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد مرور عامين على إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تقول المسؤولية الكاملة عن تنفيذ الأنشطة المتبقية في هاتين المؤسستين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولا يزال عملها يكتسي أهمية

ولم تتم مساءلة أحد عن تلك الأعمال الوحشية. وقصّرت المحكمة تقصيراً كبيراً عن المعايير المقبولة عموماً لضمان جدول زمني قضائي ملائم وحماية الحق الأساسي في الحياة للمتهمين وحقوقهم في الرعاية الصحية والمحكمة العادلة. وعلى سبيل المثال، سيُسجّل في التاريخ أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي المحكمة التي أبقت فويسلاف شيشيلي في الاحتجاز السابق للمحاكمة لأكثر من ١١ سنة كي تصدر أخيراً الحكم عليه. ويدلّ عدد المتهمين الذين ماتوا وهم في عهدة المحكمة على مستوى الرعاية الطبية المقدمة إلى السجناء. وكانت وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش في لاهاي صادمة حقاً، وهي للأسف ليست المثال الوحيد. وما يبعث على الدهشة أن المحكمة، رغم عجزها عن توفير الرعاية والعلاج المناسبين للمتهمين، رفضت مراراً وتكراراً التماسات الدفاع بالإفراج عنهم مؤقتاً لتلقي العلاج الطبي في روسيا، بالرغم من تقديمنا ضمانات وافية. ولم يكن الالتماس الأخير المتعلق براتكو ملاديتش استثناء. فقد وجه محاموه أيضاً نداء إلى الأمين العام في هذا الصدد، ونأمل أن يُدرس هذا النداء بعناية شديدة. ولم تُختتم المرحلة الأخيرة من عمل المحكمة دون مأساة. فقد انتحر سلوبودان براليك في قاعة المحكمة نفسها، مما يثير تساؤلات خطيرة بشأن الأمن والظروف المحيطة بالاحتجزين.

ولم تف المحكمة في مرتين بالمواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن. ولم يكتف المجلس بأن يطلب مراراً من المحكمة في قراراته ألا تؤخر سير الدعاوى المعروضة عليها، بل طلب أيضاً استعراض جداولها الزمنية الخاصة بالنظر في القضايا بغية تقصير مدتها. غير أن ذلك لم يحصل. وفي السنتين الماضيتين، تمكنت القيادة الجديدة للمحكمة من منع أي تأخيرات جديدة ومن التعامل مع عواقب مغادرة الموظفين، ما يبين أن التخطيط السليم للإجراءات القانونية أمر ممكن في الممارسة العملية وأن تعليقات السنوات السابقة لم تكن سوى أعدار.

واليوم، يتعين علينا أن نقر بصورة قاطعة، بعد مرور ٢٤ عاماً على إنشاء المحكمة، أنها لم ترتق إلى مستوى مهامها للأسف.

بل أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانت مثالا صارخا على الكيل بمكيالين. ولم تستطع المحكمة أن تصبح هيئة محايدة ومستقلة بما تقتضيه العدالة الحقّة وليست العدالة الانتقائية. ومن الأمور الدالة على ذلك أن الأغلبية المطلقة من المحكوم عليهم من قبل تلك المحكمة أثناء طول فترة وجودها هم من الصرب - الذين يشكلون ما يزيد على ٦٠ في المائة من جملة المحكومين، ومن بينهم من صدرت بحقهم أحكام بالسجن تزيد على ١٠٠٠ عام.

ولم يؤد اتباع المحكمة نهجا أحادي الجانب ومعاد للصرب أساسا إزاء الأحداث المأساوية التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة في عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى تشجيع المبدأ الأساسي المتمثل في الإفلات من العقاب على جرائم الحرب فحسب، بل قوّض أيضا عملية إعادة توطيد الثقة المتبادلة في منطقة البلقان. وقد كان الحكم الصادر مؤخرا بحق المتهم راتكو ملاديتش استمرارا لذلك السلوك المتحيز والمسيب.

والجانب الآخر لهذه المسألة هو سلسلة تبرئة المتهمين من ممثلي الأطراف الأخرى للنزاع. ونذكر منهم القادة السابقين لجيش تحرير كوسوفو الذين أفلتوا من العقاب. وفضيحة طريقة سير تلك الدعوى حقيقة معروفة. فقد كانت تلك المرة الأولى في تاريخ العدالة الدولية التي يتعرض الشهود فيها للابتزاز والتخويف السافرين على هذا النطاق. ناهيك عن أن هذه الأعمال جرت في جو من الإفلات التام من العقاب وبتواطؤ من قبل الوجود الدولي في كوسوفو.

ودأبت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على التغاضي عن الطابع غير القانوني للعمليات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان. ونود أن نذكر المجلس بأن تلك العمليات أسفرت عن وفيات بين المدنيين وتدمير واسع النطاق.

لشهر كانون الأول/ديسمبر في الشهر الأخير من فترة عضويتها في المجلس. كما نشيد بإيطاليا على إدارتها المثالية لأعمال المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب بحضور السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، والسيدة نيلا كوبروفيتش، وزيرة العدل في صربيا، لجلسة اليوم.

ويرحب الوفد السنغالي بعقد الجلسة الثانية في هذا العام بشأن التقدم المحرز في أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونود أن نغتني هذه الفرصة لتهنئة السفير إلبو روسيلي، الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة، وجميع أعضاء فريقه على عملهم الرائع خلال العامين الماضيين في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يتقدّم بالشكر الخالص للقاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي تيودور ميرون، رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية، على إحاطاتهم الإعلامية النيرة وعلى عملهم الحاسم على رأس تلك الهيئات. وبطبيعة الحال، يمكنهم، في المهمات الصعبة التي لا زال يتعين عليهم الوفاء بها، التعويل على دعم بلدي المستمر الذي أظهرناه، كما ذكر الرئيس، باستضافتنا للأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في زنانات محدّدة تستوفي المعايير الدولية.

يُذكرنا استعراض التقرير الأخير عن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2017/1001)، المرفق الثاني) بأن إنشاء المحكمتين هو بالتأكيد إحدى أهم مبادرات الأمم المتحدة للحفاظ على القانون الدولي وتطويره وتحقيق العدالة. وأسهم النظام القضائي المخصص - الذي

وسيحضّر عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للتحليل من قبل المؤرخين والخبراء في القانون الجنائي. ونحن مقتنعون، من جانبنا، بأن الغالبية العظمى من قراراتها قد جردت فكرة العدالة الدولية في حد ذاتها من مصداقيتها. وخلقت العديد من إجراءات المحكمة عدم ثقة متبادلاً بين شعوب يوغوسلافيا السابقة. ونتيجة لذلك، تهاوى إلى حد كبير الأمل في إمكانية استعادة السلام من خلال إقامة العدل. ونشك في أن تكرار تجربة إنشاء محاكم مماثلة في المستقبل ستكون جديرة باهتمام مجلس الأمن. وبشاطر وفد بلدنا قيادة المحكمة الرأي بشأن الدروس المستفادة من أنشطة المحكمة. ولذلك، نعتزم أن نرصد عن كثب جميع إجراءات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، بما في ذلك أثناء الاستعراض المقبل للأنشطة التي تضطلع بها.

وكما ذكرنا كثيراً، وعلى أساس القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن آلية تصريف الأعمال المتبقية هيكل مؤقت ذو ولاية محدودة للغاية، وليست محكمة دولية جديدة. وهذا هو السبب في أن تسميتها الرسمية تتضمن كلمة "متبقية". كما نتوقع من قيادة الآلية وموظفيها أن يركزوا على سرعة الانتهاء من المسائل المسندة إليهم في أعقاب إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع ضمان أقصى قدر من الفعالية والتفكير الصارم بالمعايير القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بالجدول الزمني للإجراءات القانونية. إن استعراض المجلس لآلية تصريف الأعمال المتبقية في عام ٢٠١٨ أمر في غاية الأهمية، وسيتوقف عليه تمديد فترة عمل الآلية لفترة السنتين المقبلة. ونحث المجلس على التعامل مع ذلك بجدية كبيرة. وبصفة عامة، نعتقد أنه بينما تشرع الآلية في استعراض الطعون ذات الصلة، فقد حان الوقت أيضاً لأن يفكر المجلس في النهج التي يمكن اتباعها لإنهاء أنشطتها.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أولاً أن يهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن

المحكمة أو الذين أنفوا مدة عقوبتهم؛ وأفضل استخدام ممكن للموارد المالية والإدارية؛ والوصول إلى المحفوظات؛ ونقل الشهود؛ ومراجعة الحسابات بصورة منهجية من أجل تحسين أدائها. وبعبارة أخرى، فإن الطابع المؤقت للآلية ينطوي على الحاجة إلى إدارة فعالة وقوية ودعم مستمر من المجلس.

وكما هو واضح، ينبغي أن يكون الإغلاق فرصة لإجراء تقييم عام للمكاسب وأفضل الممارسات، وكذلك استكشاف مجالات التحسين بغية جعل العدالة على الصعيدين المحلي والدولي أكثر فعالية وكفاءة. وفي القيام بذلك، تؤدي المحكمة دورها كاملاً بوصفها رائدة تتيح للمؤسسات القانونية الدولية الأخرى، بل والوطنية، تحقيق قدر كبير من الاستفادة من خبرتها.

السيد وولدغريما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، ونؤكد لكم دعمنا الكامل خلال اضطلاعكم بمسؤولياتكم بشكل فعال. كما نعرب عن تقديرنا لإيطاليا على توجيه أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. ونود أن نتوجه بالشكر للقاضي أغويوس، والقاضي ميرون، والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية الهامة اليوم.

في البلدان الخارجة من نزاعات، تكافح مؤسسات العدالة والأمن الضعيفة لإدارة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقاً الكامنة في عمليات التعافي. وقد تكون الجهات الفاعلة المؤسسية غير قادرة أو غير راغبة في تحقيق المساءلة عن جرائم الماضي الخطيرة. في هذه السياقات، فإن مساهمة الآليات الدولية أو الإقليمية التي تعمل على أساس مبدأ التكامل، مثل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أو الهيئات المماثلة السابقة، مثل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تكتسي أهمية.

إننا ندرك أن الدعم المستمر من جانب المجلس لهذه الآليات قد مكنها من الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة

استفاد من دعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن وكذلك من تعاون جميع الدول - إسهاماً كبيراً في أحكام القضاء الجنائي الدولي وفي مكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب لجميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، مما يساعد على منع الجرائم الجماعية وتوفير العدالة للضحايا. ويسعدنا أيضاً أن ننوّه بالدور الأساسي الذي تؤديه آلية تصريف الأعمال المتبقية في النهوض بسيادة القانون وتعزيز الاستقرار والمصالحة التدريجية في كل من البلقان ورواندا.

وبينما نستعد لطي الصفحة الأخيرة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، علينا أن نتساءل عن الكيفية التي يمكننا بها على المدى الطويل تعزيز ما اكتسبناه من خبرات ثرية وإرث موسوعي في التعامل مع الجرائم الخطيرة التي وقعت تحت الولاية القضائية للمحكمتين، والاستفادة من هذه الخبرات وهذا الإرث. وذلك الإرث هو أيضاً بمثابة نقطة مرجعية للهيئات القضائية الوطنية في الأحكام القضائية والممارسات الجيدة.

كما يتعلق هذا الإرث بتقاسم الكفاءات والمساعدة التقنية ومشاركة وتدريب الجهات المعنية لمساعدتها على تعزيز قدراتها.

وفي الوقت الذي توشك فيه على الإغلاق، يجب أيضاً أن نفكر في الآثار المترتبة على إنشاء هذا النوع من المحاكم أصلاً. وأعني بذلك مصير من ثبتت إدانتهم وعليهم قضاء مدة عقوبتهم؛ ومصير من تمت تبرئة ساحتهم أو من أتموا مدة عقوبتهم؛ ومصير الشهود الذين كانوا بحاجة إلى الحماية؛ وكثيرين آخرين.

وفيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية، فإنها ستبدأ العمل بمفردها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبفضل الآلية، لن يصبح إغلاق المحاكم المخصصة مرادفاً للإفلات من العقاب أو العدالة الانتقائية أو الناقصة. ولذلك يتعين على الآلية تولي المسائل المتعلقة بإعادة إدماج الأشخاص الذين برأهم

المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ولا يزال هذا الدعم الذي يقدمه المجلس، والذي يمكن أن يكمله التعاون من جانب الدول، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لآلية تصريف الأعمال المتبقية لأداء المهام المتبقية المنوطة بها.

ونرحب باستعداد الآلية لتولي ما تبقى من الولاية القضائية والعمل الخال من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإعداد الآلية للاعتماد بالكامل على نفسها للمرة الأولى منذ إنشائها من قبل مجلس الأمن عام ٢٠١٠. كما نرحب بالانتقال السلس من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية والعمل الذي اضطلعت به المحكمة والآلية تحقيقا لهذا الغرض. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الآلية لزيادة كفاءتها وترشيد أساليب عملها الداخلية والعمليات داخل الدوائر.

ونلاحظ مع التقدير أن التعاون بين البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا مع مكتب المدعي العام للآلية كان مرضيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المهم أن تواصل الدول تقديم المساعدة اللازمة إلى مكتب المدعي العام للآلية، بما في ذلك في تعقب المتهمين الهاربين الثلاثة لمحاكمتهم أمام الآلية، والمتهمين الهاربين الخمسة لتحاكمهم رواندا. غير أننا نلاحظ مع القلق رفض طلب التسليم الذي قدمته رواندا فيما يتعلق بالمشبه في ارتكابهم جرائم خلال فترة الإبادة الجماعية في رواندا. ونتفق مع المدعي الخاص في أن رواندا قد اتخذت تدابير واسعة النطاق لإصلاح محاكمها وضمان تليبيتها للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. كما نتفق معه في أنه كان ينبغي إبلاغ رواندا بشكل واضح بما هو مطلوب ومنحها فرصة لمواصلة إظهار التزامها بالمحاكمات العادلة في محاكمها.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية تعزيز التعاون الذي يكفل اتباع مبدأ التكامل والملكية الوطنية في إطار المساءلة بعد انتهاء النزاع فيما يتعلق بالقضايا الحالية. ولاحظنا من التقرير (انظر S/2017/661) التحدي الذي يواجه الآلية فيما يتعلق بنقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم ومن أفرج عنهم. ولذلك، نود أن نشدد على الحاجة إلى إيلاء الاعتبار المناسب في الاستعراض المقبل لآلية تصريف الأعمال المتبقية لهذه المسائل التي تتطلب متابعة خلال إكمال ولاية المحكمة.

وفي حين نلاحظ التحدي الذي واجه المحكمة في الوفاء بولايتها، بما في ذلك التأخير في إدارة القضايا، فإننا ندرك إسهامها في كفالة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. كما نقر بأن المحكمة قد حققت إنجازات قانونية كبيرة، ونثني على القضاة والمسؤولين الرئيسيين ومكتب المدعي العام وموظفي المحكمة. كما نثني على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للوفاء باستراتيجية الإنجاز ضمن الإطار الزمني المحدد. وحيث إن المحكمة تحتتم أنشطتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بعد ٢٥ عاما، فإننا نرى أن التحديات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من المحكمة يمكن أن تتخذ كأساس لآليات المساءلة المماثلة في المستقبل.

أخيرا، نؤيد اعتراف المجلس بالإسهامات الهامة التي قدمتها المحكمة بالاحتفال بإغلاقها من خلال إصدار بيان صحفي، كما كان الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود أن تحتتم بالإعراب عن تقديرنا للسفير روسيلي وفريقه على جميع الجهود المتفانية التي بذلوها على مدى العامين الماضيين في توجيه أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع للمجلس.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب ترحيبا حارا اليوم بوجود فخامة السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة كرواتيا، ومعالي السيدة نيل كوبروفيتش، وزيرة العدل في صربيا. ونشكر الرئيسين أغيوس وميرون والمدعي العام براميرتس على تقاريرهم الخطية (انظر S/2017/662 و S/2017/661، على التوالي) وعلى إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

ثانياً، إن المشاكل اللوجستية مثل المسافة - جمع الأدلة على الجرائم التي حدثت على بعد مئات أو آلاف الأميال - زاد من صعوبة الوفاء بمستوى الأدلة المطلوب لأغراض الإدانة أو ليقدم المتهم دفاعاً شاملاً. ثالثاً، واجهت المحكمة عقبات خارجة عن سيطرتها، بما في ذلك عدم حضور الشهود، ودعاوى عديدة لانتهاك حرمة المحكمة، والحالة الصحية للمتهمين، وغيرها الكثير.

وفي الوقت نفسه، هناك بعض الحوادث المعروضة على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ينبغي التحقيق فيها بشكل صحيح واستخلاص النتائج، من قبيل ما حدث مؤخراً أثناء النطق بحكم الاستئناف علناً بحق سلوبودان براليك.

وأخيراً وليس آخراً، إن تعاون الدول هو الأساس لقيام المحكمة بمهامها. والمؤسف أن هناك العديد من الأمثلة على تأخر الدول عن التعاون، أو عدم رغبتها في القيام بذلك. ومن بين هذه الأمثلة عدم تعاون صربيا بشأن أوامر إلقاء القبض التي أصدرتها المحكمة قبل ثلاثة أعوام تقريباً على الأشخاص المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة. ومع مراعاة إحالة القضية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية، نحث صربيا على إظهار الإرادة السياسية والتعاون التام مع الآلية. وهذه التحديات وغيرها، بما في ذلك تناقص عدد الموظفين، وفقدان الخبراء من ذوي الخبرة العالية مع اقتراب ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من نهايتها، أثرت للغاية على الإطار الزمني لإجراءات المحكمة ونشاطها عموماً.

وأود الآن أن أركز على إرث المحكمة القضائي. هناك العديد من الإنجازات في هذا الميدان. وعلى وجه الخصوص، اضطلعت المحكمة بدور تاريخي في نبذ العنف الجنسي إبّان الحرب في يوغوسلافيا السابقة، ومهدت الطريق أمام المزيد من المحاكمات على نحو أكثر صرامة تجاه هذه الجرائم في جميع أنحاء العالم. وقد حددت العناصر الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية،

يود وفد بلدي أن يثني على فريق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للنجاح في إنجاز المهمة المعقدة والحاسمة المتمثلة في مقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وإذا نظرنا إلى العمل الكبير المنجز، أود أن أقول إنه عمل أنجز على خير وجه. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع موظفي المحكمة، وبخاصة القضاة البالغ عددهم ٨٧ قاضياً، أحدهم السيد فولوديمير فاسيلينكو الذي يجلس خلفي مباشرة، وكذلك المدعين العامين الخمسة ورؤساء القلم الأربعة. لقد عملوا على مدى عمر المحكمة، وساهموا بوقتهم ومعارفهم وخبراتهم، وبذلوا كل جهد ممكن لكفالة إنجاز ولاية المحكمة والنجاح في إغلاقها هذا العام.

وباعتبارها أول محكمة جنائية دولية منذ محاكمتي نورمبرغ وطوكيو، فقد حققت المحكمة سجلاً كبيراً من المساءلة من خلال استكمال النظر في ١٦١ دعوى ضد أفراد متهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، فضلاً عن دعاوى انتهاك حرمة المحكمة ضد ٢٥ شخصاً. وسوف أتطرق إلى قضيتي انتهاك حرمة المحكمة المتبقيتين لاحقاً في بياني.

قد ينتقد بعض المتشككين أنشطة المحكمة ويشككون في أهمية قراراتها، وفي دور المحكمة في مجالي الوقاية والتاريخ القانوني بشكل عام. نحن مقتنعون تماماً بأن التعلم من التحديات التي واجهت المحكمة، وإبراز ما حقته من إنجازات قانونية وتأثيرها على مكافحة الإفلات من العقاب ضروري ليقوم المجلس بتحسين ممارساته من أجل تحقيق السلام عن طريق العدالة. وجميعنا يعلم التحديات التي لا تحصى التي كان يتعين على المحكمة مواجهتها. أولاً، لقد تعين عليها حرفياً أن تبدأ من الصفر في فقه جنائي دولي غير موجود والافتقار إلى نموذج ملائم لاتباعه. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تشغيل المحكمة خلال نزاعات كانت جارية واستمر فيها ارتكاب جرائم خاضعة لولايتها القضائية.

إن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كان خطوة كبيرة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب الذي أوحى إلى المجتمع العالمي بإنشاء مؤسسة دائمة - ألا وهي المحكمة الجنائية الدولية. لذلك، فإن المعرفة والخبرة اللتين تتمتعان بهما المحكمة لن تضيعا هدرًا. وفي هذا الصدد، نؤيد الاستنتاجات الواردة في التقارير بشأن ضرورة التعلم من الدروس المستفادة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بغية تجنب الأخطاء، وتحسين كفاءة المحاكم الجنائية، وتحديد أفضل الممارسات، والاستفادة من الإرث الذي خلفته.

ونحن مقتنعون بأن إرث المحكمة يجب الحفاظ عليه للأجيال المقبلة من المحاكم الجنائية الدولية - بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية - والمحاكم والهيئات القضائية الوطنية. ونحن نرحب بالحوارات المتعلقة بإرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإنشاء مراكز المعلومات التابعة لها. والمعرفة والخبرة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ينبغي أن تكونا في متناول الجمهور على أوسع نطاق، مما يساهم في الجهود الرامية إلى صون السلم الدولي وتحقيق العدالة في جميع أنحاء العالم.

وفي ما يتعلق بالآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نشيد بأنشطتها القضائية النشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير والمتعلقة بتحمل الآلية المسؤولية عن العديد من وظائف محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونرحب بتعاونها الوثيق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من حيث نقل مهامها وخدماتها إلى الآلية بسلاسة وكفاءة، فضلا عن تحسين عمليات الآلية وإجراءاتها وأساليب عملها. كما نرحب بالجهود المكثفة التي تبذلها الآلية مع مكتب المدعي العام لتحديد أماكن الفارين الثمانية المتبقين من محكمة رواندا وإلقاء القبض عليهم، وتعزيز أنشطة تعقب الفارين، فضلا عن توفير الدعم المتواصل للسلطات القضائية

ولا سيما مفهوم القصد وتعريف الفئات التي تستهدفها هذه الجريمة. وحددت المحكمة الحظر العام للتعذيب في القانون الدولي، الأمر الذي لا يمكن لمعاهدة أو قانون داخلي أو غير ذلك القيام به. وهي قررت أن الاسترقاق والاضطهاد يشكّلان جريمتين ضد الإنسانية. وساهمت في مبدأ المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق الرؤساء والقيادات المسؤولة. وأوضحت تعريف النزاع المسلح، وساهمت في تعريف وفهم جرائم دولية أخرى، بما في ذلك أن تدمير التراث الثقافي يمكن أن يصل إلى درجة الجريمة ضد الإنسانية.

وقدمت المحكمة عدة مساهمات في المسائل المتعلقة بقانون المرافعات، وبعضها يتعلق بالتدابير المعنية بحماية الشهود. علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، ذكرت المحكمة بوضوح أنه حتى رؤساء الدول ليسوا خارج نطاق القانون، ونجحت في إلقاء القبض على المشتبه فيهم ومحاكمتهم، بصرف النظر عن صفتهم الرسمية، مما أسفر عن توجيه الاتهام إلى سلوبودان ميلوسيفيتش. ونحن نعتبر أن إخضاع القادة للمساءلة، إلى جانب الإسهام في تطوير القانون الجنائي الدولي وتعزيز سيادة القانون، هو أحد أهم إنجازات المحكمة.

ومن خلال جعل الأفراد مسؤولين، حققت المحكمة الجنائية الدولية العدالة والانتصاف للضحايا، وأتاحت للآلاف منهم فرصة الاستماع إليهم. ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي هي إشارة واضحة إلى جميع الجناة في النزاعات كافة، مفادها أنهم عاجلا أو آجلا سيخضعون للمساءلة. وهي تعطي الأمل لمواطني بلدي تجاه أن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء العدوان المسلح المستمر من جانب الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا لن تغفل من العقاب، وأن العدالة ستسود.

أود أن أقدم بالشكر إلى القاضي كارمل أغوس، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والشاملة. واليابان ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب وبدعم المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب اليابان باختتام الأنشطة القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال إصدار الأحكام في قضيتي المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، والمدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين. وتأمل اليابان من هذه الأحكام أن تساعد على تحقيق العدالة في المنطقة. ونحن نشعر بالتقدير حيال الجهود التي تبذلها المحكمة لتنفيذ هذه الأحكام بما يتماشى مع الجدول الزمني المتوقع، على الرغم من تناقص عدد الموظفين. ونثني على القيادة القوية التي يتمتع بها الرئيس أغوس.

بعد ٢٤ عاما من العمل، سيتم إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في غضون بضعة أسابيع. وتود اليابان أن تنوّه بإرث المحكمة، وأن تعرب عن تقديرها للمساهمة التي قدمتها المحكمة في مساعدة الضحايا على نيل العدالة. والتقرير المقدم من المحكمة (S/2017/1001، المرفق الثاني) يتضمن العديد من الدروس القيّمة والعملية المستخلصة، التي يمكن للمجلس أن يستفيد منها مستقبلا. وأهم درس تُعلمنا إياه المحكمة هو أن تحقيق العدالة يعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الدول الأعضاء. وفي القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) الذي أنشأ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قرر المجلس أنه على جميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة. وعلى الرغم من أن المحكمة تطلّبت التعاون من الدول الأعضاء في مختلف المجالات، مثل

الوطنية التي تحاكم مرتكبي جرائم الحرب أثناء النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونحن ممتنون لجميع الدول على تعاونها في تلك الأنشطة، بما في ذلك توفير المساعدة في تنفيذ أحكام المحكمتين على أراضيها.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إن تعاون الدول مع المحاكم الدولية أمر بالغ الأهمية في تحقيق أهدافها الهامة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يؤسفنا أن الاقتراح الذي تقدم به في الوقت المناسب رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس والذي يقضي باعتماد مشروع بيان رئاسي يتعلق بإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم ينل الموافقة بسبب الافتقار إلى توافق الآراء. وال فشل في تلك المسألة التقنية المحضة لا يبشر بالخير للمجلس، وهو للأسف دليل على العديد من مواطن ضعفه.

وكما شهدنا أحيانا كثيرة في الماضي القريب، فإن قدرة المجلس على الارتقاء إلى مستوى تحديات يومنا هذا ليست موازية إطلاقا لما كانت عليه قدرته في أوائل تسعينات القرن الماضي. ونحث المجتمع الدولي على الاتحاد في تعزيز تطوير المحاكم الدولية. ولنتذكر الحادث المروع الذي وقع مؤخرا وأدى إلى إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية ذات الرحلة MH-17، ومقتل ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء. للأسف، لم يتمكن المجتمع الدولي من إعمال العدالة للضحايا وأقربائهم عن طريق إنشاء محكمة بقرار من مجلس الأمن. وهذا الفشل يجب ألا يتكرر أبدا في المستقبل.

بيد أن إرث المحكمة يعطينا الثقة بأن السبل والصكوك الجديدة والفعالة لصون السلم والأمن الدوليين ماضية في ترسيخ نفسها بثبات، وسوف تؤدي دورا هاما في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل اليابان.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
للأسف، استخدم الوفد الأوكراني مرة أخرى هذه الجلسة لمجلس الأمن لصرف الأنظار عن القضايا التي تجري مناقشتها. ونود أن نشير إلى أن السلطات الحالية في كييف شنت حملة مسلحة على شعبها في جنوب شرق البلد. وأسفرت عن العديد من الخسائر البشرية في صفوف السكان المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية. وإن أراد الوفد الأوكراني الاستفادة من خبرات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقديم المسؤولين إلى العدالة، فإن السلطات الحالية في كييف والمواطنين معها سيكونون أول المتهمين أمام العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): من اللافت حقاً أن الوفد الروسي قرر التعليق على بياننا. وهذا النوع من التفاعل يوحي بأنه يعتقد أن قفص الاتهام في لاهاي سيظل خالياً. ولكننا نود أن نشير إلى أن الجرائم التي ارتكبتها الاتحاد الروسي في أوكرانيا لا تسقط بالتقادم. ولا أريد أن أكرر مرة أخرى موقفنا المعروف جيداً بشأن الجرائم التي ارتكبتها الدولة المعتدية، والتي تنظر فيها المحاكم الدولية. والمخرج الصادق والمسؤول الوحيد من الحالة الناشئة عن العدوان الروسي هو إنهاء العدوان وتقديم التأكيدات والضمانات الملائمة بعدم تكراره وضمان الجبر والتعويض الكاملين عن الأضرار الناجمة والترضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة الرئيسة غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة كرواتيا.

الرئيسة غرابار - كيتاروفيتش (تكلمت بالإنكليزية): أهنيء اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أود أن أرحب بالقاضي أغويس والقاضي ميرون والمدعي العام براميرتس الحاضرين هنا اليوم.

تنفيذ أوامر الاعتقال، والحصول على الأدلة، والقبض على الفارين، فإن تأمين هذا التعاون كان يشكل تحدياً على الدوام. وفي ضوء الأحداث الماضية، كان يمكن للمجلس أن يتصرف على نحو أكثر استباقية بغية التصدي لهذه التحديات، عن طريق الاضطلاع بمسؤوليته بوصفه الجهاز الذي أنشأ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أنتقل الآن إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويسرنا للغاية الاستماع إلى التقدم المطرد في الأنشطة القضائية. وكما في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن تعاون الدول الأعضاء الكامل مع الآلية أمر مطلوب من أجل تحقيق العدالة. ونود أن ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع الآلية. وإضافة إلى ذلك، فإن إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين من بين أولويات الآلية. ونرحب بجهود المدعي العام في تكثيف أعماله في ذلك الصدد، ونأمل أن يفضي ذلك إلى اعتقالات في أقرب وقت ممكن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقدير اليابان للعمل المتفاني الذي اضطلعت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وموظفوها في مكافحة الإفلات من العقاب. فقد كان للمحكمة تأثير إيجابي على تعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي. وساعد إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضاً على تحفيز إنشاء محاكم دولية ومختلطة الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول محكمة جنائية دولية دائمة. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بتعزيز سيادة القانون والنهوض بالعدالة في المجتمع الدولي من خلال دعم أعمال المحكمتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

الصدد، لا يمكنني التكلم إلا باسم كرواتيا. حينما ننظر إلى سجل المحكمة في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب المرتكبة أثناء الهجوم على كرواتيا، يمكننا أن نكون راضين إلى حد ما عن إرثها. وكمثال على ذلك، أود أن أسلط الضوء على قضية المدعي العام ضد ميلان مارييتش وقضية المدعي العام ضد ميلان بابيتش، حيث أكدت المحكمة وجود مشروع إجرامي مشترك لطرد السكان الكروات من الأراضي الكرواتية المحتلة لإقامة صربيا الكبرى. كما أشير إلى إدانة ضابطين في ما يسمى بالجيش الشعبي اليوغوسلافي المسؤول عن ارتكاب فظائع لا يمكن تصورها في أوفتشارا، حيث أعدم أكثر من ٢٦٠ سجيناً كرواتياً كان معظمهم جرحى - على يد القوات الصربية وُدفنوا في مقبرة جماعية، والحكم عليهما. وتوفي أحدهم في السجن بعد ذلك، وأُفرج عن الآخر في وقت مبكر. وفي قضية المدعي العام ضد بافلي ستروغار، أدانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضابطاً آخر في الجيش الشعبي اليوغوسلافي بتهم شن هجمات على السكان المدنيين في دوبروفنيك وتدمير موقع تراثي يخضع لحماية اليونسكو وإتلافه عمداً.

من ناحية أخرى، أحييت كرواتيا في الشهر الماضي ذكرى أخرى حزينة، هي ذكرى مآسي وفظائع الحرب التي وقعت في خريف عام ١٩٩١. فقد عانت مدينة فوكوفار، التي حوصرت لمدة ثلاثة أشهر وتمت تسويتها بالأرض، وسكانها من مصير لم تعرفه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ويمثل قرابة ١٠ ٠٠٠ صليب أبيض في مقبرة فوكوفار اليوم تذكيراً بالمذبحة والضحايا الذين عُثر على جثثهم في مقابر جماعية في المدينة وحولها. كما تُذكرنا الصليبان بـ ٨٦ طفلاً قتلوا أثناء حصار فوكوفار، والذين كان أصغرهم رضيعاً يبلغ من العمر ستة أشهر. وفي كرواتيا، ولنقتبس كلمات قاضي محكمة العدل الدولية كانكادو تريناداد، كان ما حدث هجوماً ضارياً لا حرجاً. وللأسف، لم توجه المحكمة الاتهام لأي شخص عن أهوال حصار فوكوفار الذي استمر ثلاثة أشهر.

منذ أربعة وعشرين عاماً، كانت كرواتيا من بين الدول التي نادت بقوة بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعزز إنشاؤها آمال آلاف الكروات الذين عانوا على أيدي معتد لا يعرف الرحمة. وتطلعت كرواتيا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لحماية مواطنيها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولمعاقبة مرتكبيها والجهات التي ترعاها. وتتشاطر كرواتيا التقييمات بأن المحكمة ارتقت إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي بدرجة كبيرة واضطلعت بدور هام في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب ووفرت أداة لضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ومن المهم بنفس القدر دور المحكمة في منح صوت لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من ضحايا الجرائم المروعة. وقد أثبتت المحكمة أن تلك الجرائم لن تمر من دون عقاب وكذلك أن المجتمع الدولي قد وجد سبيلاً يمكنه من خلاله العمل، بل ويجب عليه ذلك. وهذا ما تؤكده حقيقة أنه عقب إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أنشأ المجتمع الدولي محاكم مخصصة أخرى والمحكمة الجنائية الدولية، واضعاً في اعتباره الخبرة التي اكتسبتها من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأفضل ممارساتها وأوجه قصورها.

وبعد ربع قرن، وبينما تغلق المحكمة أبوابها، فإننا نقيم أعمالها وإرثها في ضوء دورها المتوقع في ضمان تحقيق العدالة لضحايا جميع جرائم الحرب المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة وتمهيد الطريق أمام المصالحة وترك الماضي باضطراباته وراءنا. وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن عميق احترامي لجميع ضحايا الجرائم المرتكبة من جميع الأطراف، وأود بصفة خاصة أن أتقدم بأحر التعازي لأسر جميع الذين قضوا أو ما زالوا في عداد المفقودين.

وفي التقييم العام لعمل المحكمة، يجب التمييز بين التقييم القانوني لأعمالها والمداولات السياسية المرتبطة بها. وفي ذلك

تفاعل العمل المسؤول الذي يقوم به مكتب المدعي العام ومحامي الدفاع والقضاة. علاوة على ذلك، فإن إحدى نتائج طول أمد عمل المحكمة - الإنجازات في التركيز على المستقبل والمصالحة - غالبا ما شهدت نكسات بسبب أحكام معينة أثارت تفسيرات متعارضة، مما لم يسمح للزمن بمداواة جراح التاريخ المضطرب للمنطقة.

ختاما، لقد أفلت العقل المدبر للمشروع الصربي الكبير الذي جلب المأساة التي أصابت يوغوسلافيا السابقة - سلوبودان ميلوسيفيتش - من صدور حكم قانوني نهائي بحقه. ويظل ذلك أحد أوجه القصور في إرث المحكمة.

لم يتم إنشاء المحكمة لتحديد مشروعية الحروب ومبرراتها، بل ما إذا كان بعض الأفراد قد تصرفوا وفقا لقوانين الحرب ووفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. لذلك، فإن المحكمة لم تكن محكمة تتناول مشروعية الحرب، ولكن المسؤولية الجنائية للأفراد أثناء الحرب. مع ذلك، وعلى الرغم من أن المحكمة قد أصدرت أحكاما بحق أفراد، فإن السقوط في مستنقع الدلالات السياسية لفرادى الأحكام والآثار القانونية والسياسية التي نجمت عنها، وتلك التي ستنتج، بما في ذلك عمل المحكمة ككل، أمر لا مفر منه.

غير أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة طوال فترة عملها أسهمت بالفعل في التوصل إلى أن جميع أطراف النزاع قد ارتكبت جرائم خلال الحرب، ويسرت تلك الاستنتاجات عملية المساءلة. ليس من السهل أن تجد القوة للاعتراف بأن بعض أبناء بلدك قد ارتكبوا جرائم وأنه ينبغي إخضاعهم للمساءلة. لقد واجهنا هذه الحقيقة في كرواتيا ولا نتوقع شيئا يقل عن ذلك من الآخرين. غير أن هناك فرقا بين تحديد المسؤولية الفردية والذنب الجماعي.

إن مجلس الأمن بإنشائه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إنما كلفها بتحديد المسؤولية الجنائية الفردية وقيد

وبالرغم من أن الحكم الصادر في محاكمة راتكو ملاديتش قد منح بعض العزاء لأسر الضحايا العديدين له في أحداث الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، أود أن أذكر مجددا بأنه شرع في مسار الحرب المشين بداية في كرواتيا في عام ١٩٩١ وواصله لاحقا في البوسنة والهرسك المجاورة. ولم يشهد المئات من ضحاياه في كرواتيا، في شكايرنيا أو نادن، على سبيل المثال لا الحصر، مثوله للمحاكمة على تلك الجرائم مطلقا. والأدهى من ذلك أنها لم تُدرج مطلقا في لائحة اتهامه. وبما أن بعض أفظع الجرائم هذه قد وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، فقد أحييت كرواتيا ذكرها قبل بضعة أيام فقط من إصدار الأحكام النهائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأمر الذي أوجد أجواء مشحونة وبالغة الحساسية.

إن تشاطر بعض التقييمات النقدية بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يقلل من دعمنا لعمل المحكمة. وكما هو الحال في جميع نظم العدالة في العالم، هناك أوجه قصور. وأشار إلى أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نفسه قد صرح علنا في الماضي بأنه يحترم أحكام القضاة في بعض القضايا التي أسفرت عن تبرئة المتهمين، ولكنه لا يتفق تماما معها. وبالمثل، تؤيد كرواتيا تأييدا تاما عمل المحكمة وتحترم جميع أحكامها، حتى وإن كانت أحيانا تعرب عن عدم موافقتها على بعض جوانب عمل المحكمة.

وفي التحليل النهائي، لا بد من القول أنه خلال عمر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يزيد عن ١٠.٠٠٠ يوم، فقد قضت وقتا طويلا على المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة بالوضع، ووقتاً غير كاف على منح الضحايا شعورا حقيقيا بالعدالة. لقد ذكرنا في هذه القاعة في مناسبات عديدة أن تأخر العدالة هو حرمان منها. في عدد كبير جدا من المناسبات، تأخر جدا تحقيق العدالة أو لم تتحقق مطلقا.

يجب التأكيد على أن المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة توقفت على

وينبغي ألا يساء استخدام الحكم الذي أصدرته مؤخرًا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية برليتش وآخرين، للإشارة ضمنًا بالذنب الجماعي للكروات في البوسنة والهرسك أو عرقلة تحقيق أهدافهم السياسية المشروعة بوصفهم أحد الشعوب التأسيسية الثلاثة في البلد. ولا ينبغي لأي طائفة هناك أن تشعر بالقلق - وهو للأسف ما شهدناه في هذه الأيام. يجب أن يشعر الكروات بالأمان في الوطن الذي يتقاسمونه مع البوشناق والصرب. وأناشد جميع السياسيين في البوسنة والهرسك التفكير أولاً وقبل كل شيء في مسؤوليتهم عن مصلحة كلا الكيانين، والبوسنة والهرسك ككل. وتقع على عاتق كرواتيا، بوصفها أحد الأطراف الموقعة والضامنة لاتفاقات دايتون للسلام، مسؤولية خاصة عن استقرار منطقتنا والحفاظ على الكروات في وطنهم، البوسنة والهرسك. وسنعمل بلا كلل للدعوة إلى حوار مثمر بين الشعوب التأسيسية وجميع الأقليات في البوسنة والهرسك، مما يمهّد الطريق لمستقبلها الزاهر في الاتحاد الأوروبي.

ومن الحقائق التاريخية أن كرواتيا كانت عاملاً حاسماً في بقاء البوسنة والهرسك كدولة مستقلة. ولئن كانت كرواتيا نفسها ضحية لعدوان وتعرضت للتهديد في ذلك الوقت، فقد وفرت المأوى لسنوات لمئات الآلاف من اللاجئين من البوسنة والهرسك وعالجت أكثر من ١٠ ٠٠٠ من جرحاها في المستشفيات الكرواتية. وقد وصل الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية والعسكرية إلى البوسنة والهرسك من كرواتيا أو عبرها. وفي الوقت نفسه، فإن الكروات في البوسنة والهرسك كانوا ضحايا لجرائم الحرب على يد جيش البوسنة والهرسك، وبوجه خاص في وسط البوسنة والهرسك. ولا تزال هذه الجرائم بدون عقاب.

في نهاية المطاف، أدت كرواتيا دوراً محورياً في هزيمة العدوان الصربي الكبير. فلدى تلقي طلب المساعدة من سراييفو ووفقاً لاتفاقنا الثنائية، منعت كرواتيا الخطر الوشيك لتكرار الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا ببيهار في عام ١٩٩٥.

المحكمة بالتطبيق الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي القائمين. ولم تُنشأ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإرساء سوابق أو تشريع القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. إنما كان واجبها هو التقيد بأعلى المعايير فيما يتعلق بتفسير القوانين السارية وتطبيقها على نحو ملائم. كانت ولاية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي تحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن الأفعال الإجرامية المرتكبة، أي محاكمة أفراد حقيقيين لارتكابهم أفعالا حقيقية - لا أكثر ولا أقل من ذلك.

وبالتالي، فإننا نرفض تفسيرات الحكم الذي أصدرته مؤخرًا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين - واسمحوا لي أن أضيف أن ظلال الوفاة المأساوية للجنرال براليك قد خيمت على الحكم - بأن كرواتيا، القيادة الكرواتية آنذاك أو الأمة الكرواتية هي التي أدينّت أو ثبت أنها مذنبّة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد كانت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتعامل مع أشخاص مدعى عليهم كانوا ماثلين أمام المحكمة وكانوا أطرافاً في الدعاوى. وأي تفسير لذلك الحكم خارج الإطار القانوني، وانعدام الاستنتاجات الواضحة اللازمة لتحديد المسؤولية الجنائية لكرواتيا أو قيادتها، هو تفسير مضلل وخطأ.

ومن المهم التشديد على أنه، في تموز/يوليه ٢٠١٦، فإن نفس دائرة الاستئناف قالت بوضوح لا لبس فيه، عندما رفضت طلب كرواتيا بصفة صديق المحكمة تفسير الحكم الابتدائي لعام ٢٠١٣، إنه لم يتم التوصل إلى استنتاجات واضحة فيما يتعلق بضلوع مسؤولين كروات كبار في عمل إجرامي مشترك، وأنه لم يتم توجيه لائحة اتهام لهم ولا اتهامهم في القضية، كما لم تثبت إدانتهم بارتكاب أي جريمة. علاوة على ذلك، أكدت دائرة الاستئناف ذاتها أن المحكمة ليس لها اختصاص للخلوص إلى استنتاجات بشأن مسؤولية الدولة وأن استنتاجات الدائرة الابتدائية لا تشكل بأي حال من الأحوال استنتاجات بمسؤولية كرواتيا.

مسؤوليتي في تحسين العلاقات مع جيراننا وفي التركيز على المستقبل. وآمل أن يتسنى لنا جميعا الاتفاق على أنها ليس مسؤوليتي وحدي، بل هي مسؤوليتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا.

السيدة كوبوروفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا. وأود أن أرحب برئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي تيودور ميرون، وبالمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيد سيرج براميرتس.

لقد كانت مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية وفعالية المقاضاة على جرائم الحرب من الأسباب الرئيسية لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومنذ إنشاء المحكمة، ظلت موضع انتقادات متكررة من أوساط الخبراء، ومع انتهاء ولايتها لا تزال بعض المسائل الهامة لم تحسم. وإلى حد كبير، تدور الخلافات حول الجهود التي بذلتها دول يوغوسلافيا السابقة بغية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشكل فعال. وبالرغم من أن جهود بعض البلدان قيمت بأنها كافية، فإن الجهود الأكبر بكثير التي بذلتها صربيا لم تحظ بالاعتراف الكافي. وظل سجل صربيا في ذلك الصدد مثاليا، على السواء فيما يتعلق بالامتثال لالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وبالنتائج التي تحققت في إطار نظامها القضائي الوطني. وعلاوة على ذلك، ظل امتثالها فعالا وغير انتقائي. إن الأحكام الصادرة أمام المحاكم الصربية دليل بليغ على استعداد صربيا لمعاقبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة المرتكبة انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن جنسيتهم.

وواجهت القوات المسلحة الكرواتية، بدعم من مجلس الدفاع الكرواتي وجيش البوسنة والهرسك، سلوبودان ميلوسيفيتش مما أسفر عن هزيمته العسكرية الحتمية والكاملة، الأمر الذي اضطره للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك.

ولأكن واضحة: عندما نتكلم، نحن في كرواتيا، عن العدوان الصربي الكبير الذي جلب النزاع، وتسبب في تدمير الممتلكات ووقوع الخسائر في الأرواح، فإننا لا نلقي باللائمة بأي حال من الأحوال على الشعب الصربي ككل، ولكننا نبرز المسؤولية الحصرية لسلوبودان ميلوسيفيتش ونظامه آنذاك.

في الختام، أتمنى أن نطوي صفحة الحرب وكل الحزن في منطقتنا، وأن نحبي ذكرى جميع الضحايا، وأن ندين جميع الجرائم، والأهم أن نتطلع إلى المستقبل. ومع إغلاق المحكمة، نظل نتحمل المسؤولية عن استجماع القوة اللازمة للتوفيق بين جميع الدول والشعوب في منطقتنا. قال القديس البابا يوحنا بولس الثاني،

”لا سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون صفح ... طريق الصفح، الذي يفتح الطريق نحو التفاهم والاحترام والثقة على نحو متبادل.“

إن ضحايا الجرائم المرتكبة على جميع الجوانب وأسر جميع الذين لقوا حتفهم أو ما زالوا مفقودين يستحقون العدالة. البعض تحققت له العدالة في لاهاي، لكنها لم تتحقق للكثيرين. ويجب التصدي للجرائم من أجل مصلحة مستقبلنا. وفعلت كرواتيا ذلك وستواصل القيام بذلك، وتتوقعه من الآخرين.

وأناشد القادة الآخرين في منطقة جوارنا ضمان ألا يساء تفسير أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو يساء استخدامها أو يساء تأويلها، وأن يعتبروا هذه اللحظة بداية فترة جديدة - فترة للتفاهم المتبادل والاحترام والثقة. وتتمثل

مع النظام الأساسي للمحكمة الدولية. فبموجب أحكام القانون والنظام الأساسي، لم يرتكب السيد يوجيتش والسيد راديتا أية جريمة جنائية.

ولكن البيانات التالية أكثر إيضاحاً بكثير لتحقيق العدالة على يد المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد صدرت لوائح اتهام بحق مائة وواحد وستين شخصا: ١٠٩ من الصرب، و ٣٣ من الكروات، و ١٠ من المسلمين البوسنيين وسبعة من الألبان واثنين من المقدونيين. ووضعت الدعاوى المرفوعة على الأشخاص الـ ١٥٦ في صيغتها النهائية. وضمن العدد الإجمالي للمحكوم عليهم كانت نسبة ٧٠ في المائة من الصرب و ١٩ في المائة من الكروات و ٦ في المائة من المسلمين البوسنيين ٢ في المائة فقط من الألبان. وتنبئ تلك الأرقام بوضوح عن العدالة الانتقائية للمحكمة الدولية، لا سيما في سياق ولاية المحكمة لإثبات الحقيقة بشأن النزاع المسلح في يوغوسلافيا السابقة ولتحقيق المصالحة.

وفي تقرير لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ذكر أن ٣٣٣ ٠٠٠ لاجئ صربي من كرواتيا و ٢٦٦ ٠٠٠ من البوسنة والهرسك انتهى بهم المطاف في صربيا في أعقاب النزاع المسلح، فضلا عن ٢٨٧ ٠٠٠ من المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا بعد قصف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالقنابل في عام ١٩٩٩. وتلك الأرقام تجعل من الصعب علينا أن نفهم لماذا وجد ذلك العدد صغير من الأشخاص مسؤولا عن قتل أو طرد مئات الآلاف من الصرب. هل لأن الضحايا الصرب أقل أهمية؟ ولم تصدر عقوبة السجن مدى الحياة سوى على الصرب، وفي خمس قضايا أمام المحكمة. إن تلك المقاضاة الانتقائية مصدر شرعي للقلق القانوني، وفي بعض النظم القانونية، توفر الأساس لمتابعة ادعاءات بالمقاضاة الانتقائية. وعلى أي حال، إنها تبقى مسألة ينبغي النظر فيها في سجلات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المستقبل.

وواءمت صربيا تشريعاتنا الجنائية مع المعايير ذات الصلة ويسرت التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بدون استثناء، مع أخذها بعين الاعتبار جميع الأفعال التي اعترف مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة بأنها جرائم حرب خطيرة. كما ظل التزام صربيا بمكافحة الإفلات منعكسا في عدد ورتب الأشخاص المتهمين الذين سلمتهم إلى المحكمة. فمن ضمن الأشخاص الـ ٤٦ الذين طلبت المحكمة تسليمهم، سلمت صربيا ٤٥ شخصا؛ وانتحر شخص واحد قبل التمكن من تسليمه. ويشغل بعض هؤلاء الأشخاص مناصب رفيعة للغاية، بما في ذلك ضباط ذوو رتب عليا في جيش صربيا ومسؤولون كبار في الذراع التنفيذي لحكومتها، وهو ما يعد دليلا مقنعا على تعاون بلدي غير الانتقائي - وهو تعاون لا يكاد يضاهيه تعاون أية دولة أخرى.

ومكنت صربيا المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة من حرية الوصول إلى الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود؛ وقدم مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا ومكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية ٢١٨٣ طلبا للمساعدة، وتم الامتثال لجميع الطلبات. وسمحت صربيا لـ ٧٥٩ شاهدا بالإدلاء بشهادتهم بحرية، وأعفتهم من التزامهم بعدم إفشاء أسرار الدولة أو الجيش أو الأسرار الرسمية، وقدمت أفرقة الدفاع المختلفة ٣٤١ طلبا، تم الامتثال لها جميعا.

وفي التقرير النهائي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر S/2017/662)، قيل إن صربيا لا تتعاون مع المحكمة، إذ أنها عجزت عن تأمين اعتقال وتسليم شخصين في قضية المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وفييريك راديتا. وعزى التقرير ذلك العجز عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية للافتقار إلى الإرادة السياسية - وذلك ادعاء خاطئ، ولذلك غير مقبول. وأوضح الممثلون الصرب عدة مرات أن المحكمة الصربية المختصة والمستقلة رفضت الطلب بموجب التشريعات ذات الصلة، تمشيا

الأخرى التي تؤمن بأن القانون وسيلة لا غنى عنها لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها، فإن من المؤكد أن القضية التي استمرت ١٣ عاما المتعلقة بفويسلاف شيشيلي، الذي سلم نفسه طوعا، وانتهت بحكم ابتدائي بالبراءة تشكل وصمة على جبين إجراءات المحكمة.

وعلى مدى أكثر من عقدين لم تتمكن المحكمة من ملاحظة حقيقتين هامتين وذاتي صلة: أولا، أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاستقلال كرواتيا، في عام ١٩٩٢، قال فرانيو تودجمان رئيس كرواتيا آنذاك، أمام أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص إنه كان يمكن تجنب الحرب، ولكنه لم يكن يريد في ذلك ؛ وثانيا، في عام ١٩٩٢، سحب علي عزت بيغوفيتش، رئيس البوسنة والهرسك في ذلك الوقت، توقيعته من خطة كوتيليرو، التي وقعت عليها جميع الجوانب الثلاثة في البوسنة والهرسك. وكان بوسع الخطة أن تحفظ السلام وتنقذ ضحايا الحرب الأهلية. وفي تجاهل لتلك الوقائع وغيرها، وبدافع من اعتبارات غير قانونية، فإن المحكمة، التي نعتقد جميعا أنها أنشئت لإقامة العدل بنزاهة، قصرت في أغلب الأحيان عن تقديم إسهام في المصالحة الإقليمية وتحقيق الإنصاف والمساواة - وهما من المبادئ الأساسية لكل نظام قانوني.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن بالغ الاحترام لجميع ضحايا النزاعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة، بغض النظر عن الجنسية أو الدين أو أي انتماءات أخرى. ولا غنى عن ضرورة العمل بشكل مشترك بشأن التفاهم المتبادل والتعاون الإقليمي والمصالحة. ففي نهاية المطاف، ومن أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، من الضروري أن تستثمر الجهود جميع بلدان المنطقة، وأن تنخرط في حوار وتعاون فعالين ومفتوحين وبنائين لتحقيق مستقبل أفضل، والتنمية الاقتصادية وتطبيع العلاقات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٠٠

إن مبادرة بلدي المتصلة بإنفاذ الأحكام في بلدان منشأ الأشخاص المحكوم عليهم مسألة أخرى أود أن ألفت إليها انتباه المجلس. ونعتقد أن من الصعوبة بمكان تحقيق الهدف من العقاب وإعادة التكييف الاجتماعي في الحالات التي يقضي فيها الأشخاص المحكوم عليهم مدة عقوبتهم في بلدان بعيدة. ففي تلك البلدان، لا يتمكنون من التواصل بلغتهم الأم ولا تتاح لهم إمكانية تلقي الزيارات الأسرية أو البقاء على اتصال مع أقاربهم. وعلاوة على ذلك، فإن بعضهم يبقون في ظروف غير ملائمة، وتقدم لهم رعاية صحية غير كافية. وبإطلاق المبادرة، تلتزم صربيا بتقديم الضمانات التي تكفل، في حالات نقل إنفاذ العقوبة، اتخاذ جميع التدابير الأمنية. وفي ذلك الصدد، فإن صربيا على استعداد لقبول الرصد الدولي.

وستواصل صربيا محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، وتوقع من البلدان الأخرى أن تحذو حذوها. ولا تزال إحدى أولويات صربيا تحسين النظام القضائي الوطني على أساس المبادئ التوجيهية المحددة، ضمن أمور أخرى، عن طريق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة جرائم الحرب، التي اعتمدت في عام ٢٠١٦. وتحقيقا لتلك الغاية أنشئت آلية للرصد، يوجهها وزير العدل والمدعي العام لجرائم الحرب، لرصد تنفيذ الاستراتيجية. ومن المأمول أن تسهم الآلية في المقاضاة الفعالة لجميع المسؤولين عن جرائم الحرب.

إن المحكمة آخذة في التراجع إلى صفحات التاريخ، ولكن إرثها هنا ليبقى. ولكن هناك تساؤل لا يزال يلوح في الأفق عما إذا كانت المحكمة قد استوفت الغرض منها. ومن منظورنا، فإن الحساب الإحصائي لقراراتها يعزز انطباعنا بأنها قدمت العدالة بشكل انتقائي. كما أن التفاوت العرقي للأشخاص المتهمين في قرارات المحكمة وأحكامها، وانتهاكات الحق في المحاكمة ضمن فترة زمنية معقولة وعدم احترام الضمانات الإجرائية ستكون أيضا من تراث المحكمة. وفي أعين صربيا والعديد من البلدان